Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

أبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية: دراسة في التأثيرات المتبادلة والتحديات المعاصرة

د. سامي نافع الشيباني

أستاذ مشارك بقسم العلاقات الاقتصادية الدولية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية،

بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

sami.shibani@academy.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/12/6 –تاريخ المراجعة: 2025/12/9– تاريخ القبول: 2025/12/15– تاريخ للنشر : 2025 /12/20

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية من خلال دراسة التأثيرات المتبادلة بين العوامل الجغرافية والتفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول وتحليل التحديات الناشئة عن هذه التفاعلات في ظل القضايا العالمية المعاصرة و تكمن أهمية البحث في محاولته تقديم فهم أعمق لكيفية تفاعل المحددات الجغرافية الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية والثقافية في تشكيل العلاقات الدولية و تتبنى الدراسة منهجاً متعدد الأبعاد يتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات ويستوعب التعقيدات والتشابكات المتزايدة في النظام الدولي و إستعرض البحث الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة التي تناولت جوانب مختلفة من التفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية كالتنافس الجيوستراتيجي بين القوى والنظم الإقليمية والتحولات في النظريات السائدة والاقتصاد الجغرافي والاقتصاد المعرفي وقدم البحث إطاراً نظرياً ومفاهيمياً لتحليل الأبعاد الجغرافية الاقتصادية يستند إلى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وحقل الاقتصاد السياسي الدولي ويسلط الضوء على التحديات التي تواجه العلاقات الدولية نتيجة التأثيرات الجغرافية الاقتصادية للقضايا العالمية الملحة كالتغير المناخي والأوبئة والصراعات الإقليمية، وتأثيرها على الموارد والبنى التحتية والتنافس بين القوى و خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني نظرة شمولية لفهم تفاعل العوامل الجغرافية الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية والثقافية وتم اقتراح توصيات لتعزيز التعاون الدولي في التصدي للتحديات المشتركة بما يراعي الأبعاد المتعددة للعلاقات الدولية في ظل تغيرات الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر.

Abstract:

This study examined the economic-geographical dimensions of international relations by investigating the mutual influences between geographical factors and economic and political interactions among nations, as well as analyzing the challenges arising from these interactions in the context of contemporary global issues. The significance of this research lies in its attempt to provide a deeper understanding of how economic-geographical determinants

interact with political, security, and cultural variables in shaping international relations. The study adopts a multidimensional approach that transcends traditional boundaries between disciplines and accommodates the increasing complexities and interconnectedness within the international system. The research reviewed relevant Arabic and foreign previous studies that addressed various aspects of the interaction between geography, economy, and politics in international relations, such as geostrategic competition among powers, regional systems, transformations in prevailing theories, geographical economics, and knowledge economy. The research presented a theoretical and conceptual framework for analyzing the economic-geographical dimensions, drawing upon the realist theory in international relations and the field of international political economy. It highlights the challenges facing international relations as a result of the economic-geographical impacts of pressing global issues, such as climate change, pandemics, and regional conflicts, and their effects on resources, infrastructure, and competition among powers. The study concluded the necessity of adopting a comprehensive perspective to understand the interaction of economic-geographical factors with political, security, and cultural variables. Recommendations were proposed to enhance international cooperation in addressing common challenges, taking into account the multiple dimensions of international relations amidst the changes in the contemporary global political economy.

الكلمات المفتاحية: *الجغرافيا الاقتصادية، العلاقات الدولية، الاقتصاد العالمي، التحديات العالمية، التعاون الدولي*

Key words: Economic-geographical, International relations, Global economy,Geo-Economics.

المقدمة:

تشكل الجغرافيا الاقتصادية أحد الركائز الأساسية في فهم وتحليل ديناميكيات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تتشابك الأبعاد المكانية والديموغرافية والمادية مع السياسات والاستراتيجيات والتفاعلات بين الدول والفاعلين من غير الدول وكما يشير أحد الباحثين في كتابه[1] حول رسم خرائط التغيرات في ملامح الاقتصاد العالمي، فإن التحولات في الاقتصاد العالمي لا تعكس فقط تغيرات هيكلية، بل أيضا تتنافس مع الأيديولوجيا التي تؤمن بحرية السوق والحد الأدنى من تدخل الدولة وهذا يعني أن فهم التفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة يتطلب نظرة شمولية تتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات الأكاديمية، وتستوعب التعقيدات والتشابكات المتزايدة في عالم تتداخل فيه الحدود بين المحلي والإقليمي والعالمي ولعل من أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الدولية اليوم هي تلك الناشئة عن التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي

---

[1] Peter Dicken -Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy,2015, Seventh Edition https://www.guilford.com/books/Global-Shift/Peter-Dicken/9781462519552

والأوبئة والصراعات الإقليمية، حيث تتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والأمن الغذائي والصحي، وتتصاعد حدة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى وفي ظل هذه التحديات، فتزداد الحاجة إلى فهم أعمق لكيفية تفاعل المحددات الجغرافية الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية والثقافية وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تسليط الضوء على الأبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية، من خلال دراسة التأثيرات المتبادلة بين العوامل الجغرافية والتفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وتحليل التحديات الناشئة عن هذه التفاعلات في سياق القضايا العالمية الملحة.

الدراسات السابقة:

اولا :العربية:

1 – القرني، أ. ض. (2022، 5 أبريل). الأبعاد الإقتصادية والديمغرافية لأوكرانيا في المنظورالإستراتيجي الروسي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من التفاعلات الجغرافية الاقتصادية في العلاقات الدولية، وهو التنافس الجيواستراتيجي بين القوى الكبرى حيث سلطت الدراسة الضوء على أهمية أوكرانيا كمحدد جغرافي اقتصادي في الاستراتيجية الروسية بالنظر إلى موقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية ومواردها الاقتصادية وتتميز الدراسة بتبنيها مقاربة متعددة الأبعاد حيث تحلل التداخل بين العوامل الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية في تشكيل الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا كما تنطلق من إطار نظري يستند إلى النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تؤكد على محورية الدولة وسعيها لتعظيم مصالحها في ظل نظام دولي تنافسي و لكن تأتي هذه الدراسة في سياق الصراع الروسي الأوكراني الحالي بينما تتناول هذه الدراسة التحديات والتأثيرات المتبادلة بشكل أعم وتركز دراسة القرني على حالة محددة وهي أوكرانيا في علاقتها بروسيا بينما تتناول هذه الدراسة الموضوع بشكل أكثر شمولية.

2 – دراسة محمد احمد، الطيب البدري طه (2020). النظم الاقليمية والاقليمية الجديدة – إطار مفاهيمي.مجلة كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين.

تناولت هذه الدراسة التفاعل بين النظم الاقتصادية الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي وتتفق مع هذه الدراسة في تسليط الضوء على الأبعاد الجغرافية السياسية للاقتصاد لكنها تركز بشكل أكبر على المستوى الإقليمي مقارنة بتركيز هذه الدراسة على المستوى الدولي. كما تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقات الدولية والتفاعلات بين الأقاليم والنظم الإقليمية وتأخذ في الاعتبار التغيرات والتحولات المعاصرة في النظام الدولي وتأثيرها على الديناميكيات الإقليمية وعلى العكس من ذلك تركز هذه الدراسة بشكل أكبر على الأبعاد الجغرافية والاقتصادية للعلاقات الدولية.

3 – الشبلي، عيسى أحمد عيسى (2018). العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

ركزت هذه الدراسة على التحولات الجذرية التي شهدتها العلاقات الدولية في القرن العشرين من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها واستكشفت الدراسة العلاقة بين نظرية الواقعية والعلاقات الدولية وكيف رسخت تلك العلاقة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت الواقعية النموذج المعرفي أو النظرية المسيطرة في الدراسات الأنجلو أمريكية وتتفق الدراسة مع هذه الدراسة في الاهتمام بالتحولات والتطورات التي شهدتها العلاقات الدولية، خاصة في الفترة المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة وفي الاهتمام العام بموضوع العلاقات الدولية والسعي لاستكشاف الأبعاد المختلفة المؤثرة على تفاعلات وتحديات العلاقات الدولية في السياق المعاصر كما تتشابه الدراستان في محاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في حقل العلاقات الدولية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- Scholvin, S., & Wigell, M. (2018). Power politics by economic means: Geoeconomics as an analytical approach and foreign policy practice. Comparative Strategy

توصلت هذه الدراسة إلي أن الاقتصاد الجغرافي أصبح ذو أهمية كبيرة في السياسات الخارجية والاستراتيجيات الأمنية للدول، حيث تشير الدراسة كنهج تحليلي إلى استخدام الدول للأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف استراتيجية كما أنه يتعلق بالواقعية في العلاقات الدولية لكنه يتجاوزها من خلال التركيز على الخصائص الجغرافية المتأصلة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مثل الموارد والممرات الاستراتيجية و تتميز الدراسة بالجمع بين التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الجغرافي وبين الأمثلة العملية على ممارسته من قبل دول مثل ألمانيا وروسيا والصين كما تقدم تحليلا نقديا لحالة الخلط المفاهيمي والتداخل بين مصطلحات الاقتصاد الجغرافي والاقتصاد السياسي والجغرافيا السياسية في الأدبيات السابقة و وبشكل عام تعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية في حقل الاقتصاد السياسي الدولي نظرا لتناولها لموضوع على قدر كبير من الأهمية والحداثة واتباعها لمنهجية علمية رصينة في التحليل واستنادها لقاعدة بحثية متنوعة كما تفتح الدراسة آفاقا جديدة للبحث في المستقبل حول علاقة الاقتصاد الجغرافي بالنظريات الرئيسية في العلاقات الدولية وكيفية تطبيقه في فهم التفاعلات بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

2- Moisio, S. (2018). Geopolitics of the knowledge-based economy. Routledge.

تمثل هذه الدراسة محاولة جادة لربط مفهومين هامين في الاقتصاد السياسي المعاصر وهما الاقتصاد المعرفي والجغرافيا السياسية وفي البداية تشير هذه الدراسة إلى أن مصطلح الاقتصاد المعرفي مصطلح شائع لكنه غامض وفضفاض ولا يصلح كمفهوم علمي دقيق لذلك تقترح هذه الدراسة مصطلح بديل هو "التحول الاقتصادي القائم على المعرفة" والذي يشير إلى العمليات المادية للرأسمالية كثيفة المعرفة وكذلك العمليات الخطابية التي يتم من خلالها بناء هذا الشكل من الرأسمالية وتصوره و حيث تسعى هذه الدراسة لتطوير منظور جيوسياسي جديد لفهم الاقتصاد المعرفي من خلال نقل التركيز من الاقتصاد نفسه إلى عمليات التحول الاقتصادي القائمة على المعرفة و ينطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية وهي أن ظاهرة التحول الاقتصادي القائم على المعرفة تتضمن أبعاداً جيوسياسية هامة يمكن الكشف عنها من خلال التحليل المفاهيمي ومن خلال الاعتماد على مصادر بحثية متنوعة كالمقابلات والأدبيات والوثائق والإحصائيات وتدرس هذه الدراسة كيف ظهرت هذه العملية بشكل تدريجي منذ ثمانينيات القرن الماضي كنتاج لحقبة مضطربة في الاقتصاد والسياسة العالمية واتخذت شكلاً جيوسياسياً متزايد الأهمية في التسعينيات و بشكل عام تمثل هذه الدراسة إسهاماً علمياً هاماً في الأدب الجيوسياسي الحديث من خلال توسيع مفهوم الجغرافيا السياسية ليشمل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية ودراسة الأشكال الجديدة للتنافس والتفاعل بين الدول والمدن والأقاليم في عصر العولمة والاقتصاد المعرفي.

3- Sparke, M. (2017). Globalizing capitalism and the dialectics of geopolitics and geoeconomics. Environment and Planning A: Economy and Space,

تناولت هذه الدراسة مساهمة نظرية وتحليلية مهمة في حقل اقتصاديات الجغرافيا السياسية من خلال توظيف منظور جدلي مادي لتحليل العلاقة المعقدة والمتشابكة بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية في سياق العولمة الرأسمالية وتفتح الدراسة آفاقًا جديدة للبحث المستقبلي حول هذه الجدليات المتوالدة بشكل متبادل وتعبيراتها المتناقضة و تستند الدراسة إلى منهجية بحث علمية متينة حيث يقوم الباحث بمراجعة نقدية لأدبيات البحث السابقة ومناقشة المفاهيم الأساسية بعمق مثل مفهومي الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية ويقدم إطارًا تحليليًا جديدًا يستند إلى فكرة الجدل التوليدي المتبادل بينهما و قدمت هذه الدراسة تحليلاً معمقًا للعلاقة المعقدة بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية منطلقًا من أطروحة ديفيد هارفي[2] حول الجدل الداخلي في الرأسمالية بين الثبات المكاني والتوسع المكاني وترى هذه الدراسة أن هذا الجدل الداخلي يجد تعبيره الخارجي في العلاقة الجدلية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية وبذلك يمكن

[2] https://davidharvey.org/

فهم اقتصاد الجغرافيا السياسية على أنه تحليل للروابط بين هذه الجدليات الداخلية والخارجية و يقترح الباحث نهجًا جدليًا يسلط الضوء على كيفية ارتباط الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية وتشابكهما وذلك من خلال إبراز المحركات الرأسمالية المشتركة التي تقف خلفهما وهذا النهج الجدلي يتجنب الفخين المذكورين ويسمح بتتبع التناقضات في الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية إلى التناقضات الأساسية للرأسمالية بين الثبات المكاني والتوسع المكاني.

4- Mattlin , M & Wigell , M (2016), ' Geoeconomics in the context of restive regional powers ' , Asia Europe Journal.

تبحث هذه الدراسة في موضوع القوة الجغرافية الاقتصادية واستخدامها في العلاقات الدولية المعاصرة، وكيف يختلف المنظور الجغرافي الاقتصادي عن المنظور الجغرافي السياسي التقليدي في فهم توزيع القوة العالمية ومع صعود قوى اقتصادية كبرى جديدة مثل الصين والهند والبرازيل و تزايد الاهتمام بمفهوم الجغرافيا و تتناولت هذه الدراسة الطرق المختلفة التي يتم بها استخدام مصطلح الجغرافيا الاقتصادية في سياق السياسات التي تتبعها القوى الإقليمية الكبرى (مثل الصين وروسيا وألمانيا). وتطرح سؤالاً رئيسيًا وهو: كيف يمكننا فهم تصرفات هذه القوى الإقليمية في السياقات التي تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والقوة السياسية والجغرافيا؟

5- Wigell, M., & Vihma, A. (2016). Geopolitics versus geoeconomics: The case of Russia's geostrategy and its effects on the EU. International Affairs.

في هذه الدراسة تم تطوير إطار تحليلي جديد للتمييز بين الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإقتصادية حيث ترى هذه الدراسة أنها تختلف بشكل كبير في الخصائص والآثار رغم اعتبارها عادة كمترادفين فالجغرافيا السياسية ترتكز على إبراز القوة العسكرية بشكل علني ضمن منطق المواجهة بينما الجغرافيا الاقتصادية تعتمد على إبراز القوة الاقتصادية بشكل مستتر ضمن منطق المساومة والتكيف الانتقائي وينتج عن ذلك اختلاف في تأثيرهما على الدولة أو التحالف المستهدف من حيث الإدراك للتهديد وردود الأفعال والسلوكيات الناتجة إما نحو التماسك والتحالف أو نحو التشتت والانقسام و طبقت هذه الدراسة الإطار التحليلي على دراسة حالة الجغرافيا الاستراتيجية الروسية تجاه أوروبا حيث خلصا إلى أن استراتيجية روسيا الجغرافية الاقتصادية كانت ناجحة لفترة طويلة في تقسيم الاتحاد الأوروبي لكن تحول روسيا في 2014 نحو استراتيجية جغرافية سياسية في أوكرانيا أدى إلى نتيجة عكسية أي زيادة في تماسك وتوحد السياسة الأوروبية وبالتالي تبين الدراسة أن المزج والتحول بين الاستراتيجيتين الجغرافيتين السياسية والاقتصادية قد يؤدي إلى تقويض فعالية كل منهما وهذا ما يشير إلى أن الرئيس الروسي بوتين قد ارتكب خطأ استراتيجيا بضم القرم وإثارة الحرب الهجينة في أوكرانيا من الناحية المنهجية، اتبعت الدراسة أساليب البحث العلمي المتعارف عليها في العلوم السياسية والعلاقات الدولية حيث قامت ببناء إطار نظري تحليلي مستند إلى الأدبيات السابقة ثم

اختبرته على دراسة حالة معاصرة واستندت في ذلك إلى مصادر أولية وثانوية متنوعة ذات مصداقية أكاديمية.

6- Soilen, K. S. (2012). Geoeconomics. Bookboon.com.

تقدم هذه الدراسة نظرة نقدية مهمة لأوجه القصور في الاقتصاد التقليديو تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث في العلاقة بين النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي وتطرح نهجاً بديلاً متعدد التخصصات لدراسة الميزة التنافسية للدول من منظور جغرافي اقتصادي وتطور وهي دعوة لإعادة النظر في الأسس المنهجية والنظرية لعلم الاقتصاد و نوهت الدراسة علي ضرورة اعتماد نهج الجغرافيا الاقتصادية في دراسة الاقتصاد للوصول لفهم أفضل للميزة التنافسية للدول و ركزت الدراسة علي شرح علاقة الجغرافيا الاقتصادية بنظرية التطور وعلم الاستراتيجية والذكاء و تقديم الجغرافيا الاقتصادية كنهج بديل لدراسة الاقتصاد لفهم الميزة التنافسية للدول و أوضحت كيف تختلف الجغرافيا الاقتصادية عن الجغرافيا السياسية من حيث تركيزها على الأنشطة الاقتصادية وليس السياسية والعسكرية، وكون الفاعلين فيها هم المؤسسات الخاصة وليس الدولة.

7- Cowen, D., & Smith, N. (2009). After geopolitics? From the geopolitical social to geoeconomics. Department of Geography, University of Toronto, Toronto, ON, Canada and Center for Place, Culture and Politics, CUNY Graduate Center, New York, USA; University of Aberdeen, Aberdeen, Scotland, UK.

تناولت هذه الدراسة التحول في الخطاب من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تحليل كيف أن نهاية المواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب، وتسارع وتيرة العولمة، أديا إلى بروز دور اقتصادي متنامي للفضاء الجغرافي في تشكيل التفاعلات الدولية حيث أبرزت الدراسة الترابط المتزايد بين الجغرافيا والاقتصاد في عصر العولمة، حيث أصبحت العوامل الاقتصادية مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا محركات أساسية للعلاقات بين الدول والمناطق أيضا الدور الحيوي للمدن العالمية كمراكز لصنع القرار الاقتصادي والسياسي، في ظل تنامي الطابع الشبكي للعلاقات الدولية وظهور فاعلين جدد من غير الدول و بروز أهمية التنافسية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي في رسم معالم الجغرافيا الاقتصادية العالمية، مما يتطلب من الدول والمناطق تطوير قدراتها في المجالات المعرفية والرقمية و خلصت الدراسة إلى أن فهم محددات القوة والنفوذ في النظام العالمي يستلزم نظرة تكاملية تجمع بين الأبعاد الجغرافية والسياسية والاقتصادية. كما أكدت أن التحديات العالمية الراهنة مثل التغير المناخي وعدم المساواة تتطلب بلورة أطر جديدة للتعاون الدولي تقوم على المصالح المشتركة والاستدامة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تحليل التفاعل المعقد بين المحددات الجغرافية الاقتصادية والسياسة الدولية في عالم يتسم بتزايد الاعتماد المتبادل والتنافس الاستراتيجي بين الدول، حيث تتداخل تأثيرات العوامل الجغرافية مع متغيرات أخرى إقتصادية سياسية وأمنية وثقافية.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الجغرافيا الاقتصادية تمثل محددًا رئيسيًا للعلاقات الدولية المعاصرة، حيث تؤثر على توزيع القوة الاقتصادية وأنماط التفاعلات بين الدول، وتتشابك مع الاعتبارات الأمنية والجيوسياسية. ويفترض أن الاستجابات الفاعلة للتحديات العالمية تتطلب إدراكًا أعمق للأبعاد الجغرافية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

1- تحليل التفاعل بين المحددات الجغرافية الاقتصادية والمتغيرات السياسية في تشكيل العلاقات الدولية المعاصرة، من خلال تطوير إطار نظري ومفاهيمي متكامل يستند إلى النظريات والأدبيات ذات الصلة، ودراسة الأبعاد التطبيقية في مجالات التجارة الدولية والموارد والطاقة والتغير المناخي والتنمية المستدامة.

2- تقييم التداعيات الجغرافية الاقتصادية للأزمات والصراعات الإقليمية على العلاقات الدولية، وتحليل التحديات الجيوسياسية الناشئة عن صعود قوى جديدة وتحولات في ميزان القوى العالمي، باستخدام منهجيات بحثية مختلطة تشمل التحليل الكمي والنوعي للبيانات والمؤشرات ذات الصلة.

3 -استشراف آفاق التعاون الدولي في ضوء المحددات الجغرافية الاقتصادية، وتقديم رؤى وتوصيات علمية لتعزيز التنسيق والتكامل بين الفاعلين الدوليين في مواجهة التحديات المشتركة، وتوظيف المقومات الجغرافية الاقتصادية في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها يتناول موضوعًا حيويًا ومعاصرًا في حقل العلاقات الدولية، حيث يسعى إلى سد فجوة معرفية من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الجغرافية الاقتصادية وتأثيراتها المتشابكة مع المتغيرات السياسية والأمنية والثقافية في تشكيل التفاعلات بين الدول. وتكمن أهمية البحث فيما يلي:

1- تقدم الدراسة إطارًا نظريًا ومفاهيميًا متكاملًا لفهم التفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية، مما يسهم في تطوير النظريات والمقاربات التحليلية في هذا الحقل، ويفتح آفاقًا جديدة للدراسات البينية التي تجمع بين التخصصات المختلفة.

2- تتناول الدراسة قضايا ملحة ومعاصرة، مثل التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي والأزمات والصراعات الإقليمية، والتحديات الجيوسياسية الناشئة عن صعود قوى جديدة وتحولات في ميزان القوى العالمي، مما يجعله ذا صلة بالسياسات والاستراتيجيات الدولية الراهنة.

3- تقدم هذه الدراسة رؤى علمية لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، وتوظيف المقومات الجغرافية الاقتصادية في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، مما يجعله ذا أهمية للصانعين القرار والمهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية.

4- تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بدراسة متخصصة في موضوع الجغرافيا الاقتصادية للعلاقات الدولية، ويفتح المجال أمام الباحثين العرب للبناء عليه وتطويره، مما يعزز حضور الإنتاج العلمي العربي في هذا الحقل على الساحة الأكاديمية الدولية.

المنهج العلمي المستخدم لهذه الدراسة والأساليب المتبعة:

تنتهج هذه الدراسة منهجًا علميًا متكاملًا لدراسة الأبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية، بما يتوافق مع معايير مناهج طرق البحث العلمي و تم إختيار المنهج النوعي, وتشمل الأساليب المتبعة ما يلي:

1- **الأسلوب الاستقرائي:** من خلال استقراء الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية والعلاقات الدولية، لاستخلاص الأطر النظرية والمفاهيمية ذات الصلة، وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن المساهمة في سدها.

2- الأسلوب الوصفي التحليلي: من خلال تحليل البيانات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية والموارد والطاقة والتغير المناخي والتنمية لاستنباط الاتجاهات والأنماط والعلاقات بين المتغيرات الجغرافية الاقتصادية.

3- الأسلوب المقارن: عن طريق إجراء مقارنات بين الدول والأقاليم فيما يتعلق بالمقومات الجغرافية الاقتصادية والسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، واستخلاص الدروس والعبر المستفادة.

4- الأسلوب الاستشرافي: من خلال استشراف آفاق التعاون الدولي في ضوء المحددات الجغرافية الاقتصادية، عن طريق بناء سيناريوهات بديلة وتقييم احتمالاتها، باستخدام أساليب مثل تحليل الاتجاهات المستقبلية وتقنيات دلفي.

النظريات المعتمدة لهذه الدراسة:

1- نظرية الميزة النسبية (في العلوم الإقتصادية):

تقوم على أن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتتبادل التجارة فيما بينها، مما يحقق الرفاهية للجميع. يمكن ربط هذه النظرية بالأبعاد الجغرافية الاقتصادية، حيث تؤثر العوامل الجغرافية (مثل الموارد الطبيعية والموقع) على الميزة النسبية للدول.

2- النظرية الواقعية (في العلاقات الدولية):

تركز على محورية الدولة في العلاقات الدولية وسعيها لتعظيم مصالحها في ظل نظام دولي فوضوي. يمكن دراسة كيفية تأثير المحددات الجغرافية الاقتصادية (مثل الوصول إلى الموارد والأسواق) على المصالح الوطنية والتفاعلات بين الدول من منظور واقعي.

3- النظرية الجيوسياسية(في العلوم السياسية):

تدرس تأثير الجغرافيا (الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ والموارد) على السياسة الخارجية للدول والصراعات الدولية. يمكن توظيفها لتحليل كيفية تأثير الأبعاد الجغرافية الاقتصادية على التوازنات الجيوسياسية والتنافس بين القوى.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمنية من 1990 الي 2023

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من نهاية الحرب الباردة في أوائل التسعينات حتى الوقت الحاضر. وذلك لعدة أسباب:

أ- شهدت هذه الفترة تحولات كبرى في النظام الدولي، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل الاقتصادي، مما أثر على الأبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية.

ب- ظهرت خلال هذه الفترة تحديات عالمية ملحة مثل التغير المناخي والأزمات المالية والأوبئة، والتي لها تداعيات جغرافية اقتصادية واسعة النطاق.

2- الحدود المكانية:

أ-الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، كونها تمثل أكبر الاقتصادات في العالم ولها تأثير كبير على التجارة والاستثمار والتمويل الدولي.

ب- الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تلعب الموارد الطبيعية (النفط وغيرها) دورا محوريا في الاقتصاد والجغرافيا السياسية، إضافة إلى كونها ساحة للصراعات الجيوسيا

مجلة العلوم الشاملة العدد 38 ـــ
[3] Coe, N. M., Kelly, P. F., & Yeung, H. W. C. (2019). Economic Geography: A Contemporary Introduction (3rd ed.). Wiley-Blackwell.
https://www.wiley.com/en-us/Economic+Geography%3A+A+Contemporary+Introduction%2C+3rd+Edition-p-9781119389552

[4] [4] Weber, A. (1929). Theory of the Location of Industries (C. J. Friedrich, Trans.). University of Chicago Press.
https://archive.org/details/alfredweberstheo00webe

[5] Christaller, W. (1966). Central Places in Southern Germany (C. W. Baskin, Trans.). Prentice-Hall.
https://catalogue.nla.gov.au/catalog/2933719

المحور الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للجغرافيا الاقتصادية في العلاقات الدولية:

البعد الأول: مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وأهميتها في العلاقات الدولية

1.1-مفهوم الجغرافيا الاقتصادية وتطورها التاريخي:

تُعد الجغرافيا الاقتصادية أحد الفروع الرئيسية للجغرافيا البشرية وهي تختص بدراسة العلاقة المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والبيئة الجغرافية وتهدف إلى فهم كيفية تأثير العوامل المكانية مثل الموقع والمسافة والتركز والانتشار على عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات[3] فالجغرافيا الاقتصادية تسعى إلى تفسير لماذا تتوطن بعض الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة دون غيرها وكيف تتشكل الأنماط المكانية للتنمية الاقتصادية والتفاوت الإقليمي وقد مرت الجغرافيا الاقتصادية بتطور تاريخي ملحوظ منذ نشأتها في أواخر القرن التاسع عشر ففي البداية ركز الجغرافيون الاقتصاديون على وصف التوزيع المكاني للموارد الطبيعية والأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والتعدين والصناعة وكانت الدراسات تتسم بالطابع الإقليمي حيث كان التركيز على خصائص وإمكانات المناطق المختلفة ومع بداية القرن العشرين، ظهرت نظريات الموقع الصناعي على يد ألفريد فيبر وغيره والتي حاولت تفسير قرارات التوطن الصناعي بناءً على عوامل مثل تكاليف النقل والعمالة والتجمع[4] وفي منتصف القرن العشرين شهدت الجغرافيا الاقتصادية تحولاً كمياً مع تزايد استخدام الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية لتحليل البيانات المكانية والاقتصادية وبرزت نظريات التفاعل المكاني، مثل نموذج الجاذبية، لتفسير حركة السلع والأفراد والمعلومات بين الأماكن كما ظهرت نظرية الأماكن المركزية على يد فالتر كريستالر والتي فسرت التسلسل الهرمي للمدن والخدمات بناءً على مبادئ المركزية والعتبة والمدى[5] ومع بداية ثمانينيات القرن العشرين حدث تحول نوعي في الجغرافيا الاقتصادية مع ظهور مفاهيم جديدة مثل العولمة والشبكات والابتكار والاقتصاد المعرفي فقد أدى تزايد الترابط الاقتصادي العالمي إلى تغيير جذري في طبيعة الإنتاج والتجارة مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية وأصبح التركيز على العلاقات الشبكية بين الفاعلين الاقتصاديين وعلى دور المعرفة والابتكار في تحفيز النمو والتنمية الإقليمية و تواجه اليوم الجغرافيا الاقتصادية تحديات جديدة في ظل التحولات التكنولوجية والبيئية والجيوسياسية المتسارعة فمن ناحية، تُحدث الثورة الرقمية والذكاء

الاصطناعي تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوظيف مما يستدعي مقاربات جديدة لفهم الجغرافيا الاقتصادية للعصر الرقمي ومن ناحية أخرى تفرض التحديات البيئية، مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية ضرورة إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية القائمة والتوجه نحو الاستدامة والاقتصاد الدائري كما تتزايد أهمية الجغرافيا الاقتصادية في فهم التحولات الجيوسياسية والصراعات الدولية، في ظل تنامي التنافس بين القوى الكبرى على الموارد والأسواق والنفوذ الاستراتيجي.

وفي الختام، يمكن القول أن الجغرافيا الاقتصادية تشكل حقلاً ديناميكياً ومتطوراً يسعى لفهم التفاعل المعقد بين المكان والاقتصاد في سياق التحولات العالمية المعاصرة وستستمر أهمية هذا الحقل في تزايد في ظل الحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة التي تراعي الأبعاد المكانية والإقليمية.

1.1.1 تعريف الجغرافيا الاقتصادية وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

تُعرّف الجغرافيا الاقتصادية بأنها فرع من فروع الجغرافيا البشرية يختص بدراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة الجغرافية وتأثير العوامل المكانية على عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتهدف الجغرافيا الاقتصادية إلى فهم وتفسير الأنماط المكانية للنشاط الاقتصادي وكيفية تشكيلها بفعل التفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية والتكنولوجية[6] وتتداخل الجغرافيا الاقتصادية مع علم الاقتصاد من حيث اهتمامهما المشترك بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات والدول ولكن مع تركيز الجغرافيا الاقتصادية على البعد المكاني والإقليمي لهذا السلوك فبينما يركز علم الاقتصاد على المبادئ العامة التي تحكم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تهتم الجغرافيا الاقتصادية بكيفية تباين هذه العمليات عبر المكان وتأثرها بالخصائص الجغرافية المحلية والإقليمية كما ترتبط الجغرافيا الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالعلوم السياسية و خاصة في مجال الجيوسياسية والعلاقات الدولية فتوزيع الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية عبر الفضاء الجغرافي له تأثير كبير على ميزان القوى بين الدول وعلى أنماط التعاون والصراع في النظام الدولي وتساهم الجغرافيا الاقتصادية في فهم الأسس المادية للقوة الوطنية وكيفية توظيف الدول لمواردها الاقتصادية والجغرافية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية[7] أيضا توجد هناك روابط متنامية بين الجغرافيا الاقتصادية وعلوم البيئة والاستدامة، في ظل التحديات البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي والتوسع العمراني فتسعى الجغرافيا الاقتصادية إلى فهم التفاعلات المعقدة بين النشاط الاقتصادي والنظم الإيكولوجية وكيفية تأثير الاستغلال

---

[6] same reference 2

[7] Findlay, R., & O'Rourke, K. H. (2007). Power and Plenty: Trade, War, and the World Economy in the Second Millennium. Princeton University Press.
https://press.princeton.edu/books/paperback/9780691143279/power-and-plenty?srsltid=AfmBOopMcByX2yeJVALVrd1H_n0SZ046h37ovPXC8rlg2oiCUL9HjLWn

الاقتصادي للموارد الطبيعية على التوازن البيئي والتنوع الحيوي كما تبحث في سبل تحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.1.2 نشأة وتطور الجغرافيا الاقتصادية منذ القرن 19 حتى الوقت الحاضر:

يعود تاريخ نشأة الجغرافيا الاقتصادية كحقل أكاديمي مستقل إلى أواخر القرن التاسع عشر حيث بدأ الجغرافيون في دراسة العلاقة بين البيئة الطبيعية والنشاط الاقتصادي وكان من أبرز رواد هذه المرحلة فيلهيلم روشر حيث لم يكن جغرافيًا بل كان اقتصاديًا ألمانيًا وأحد الشخصيات الرئيسية في المدرسة التاريخية الألمانية في الاقتصاد. وُلد في عام 1817 وتوفي في عام 1894. روشر كان معروفًا بتأكيده على أهمية النهج التاريخي في الاقتصاد، وأثر بشكل كبير في تطور الجغرافيا الاقتصادية من خلال تأثيراته الفكرية على المفاهيم الاقتصادية التي تتقاطع مع الجغرافيا تناول روشر في كتاباته موضوعات مثل تأثير السكان والزراعة والسياسات الاقتصادية، مدمجًا النواحي الاقتصادية بالعوامل الديموغرافية والجغرافية، مما ساعد في تعزيز فهم العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد ومن من أهم أعماله "نظام الاقتصاد السياسي" الذي نُشر في سلسلة من الكتب بين 1854 و 1894[8]. و في هذه السلسلة قدم روشر تحليلات معمقة للعوامل الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التاريخية والجغرافية أيضا كان هنالك دور بارز للجغرافي الألماني كارل ريتر الذي أكد على أهمية العوامل الجغرافية مثل الموقع والمناخ والتضاريس في تشكيل الحياة الاقتصادية للشعوب [9] كما برز الجغرافي البريطاني جورج تشيشولم الذي ألف كتاباً بعنوان "دليل الجغرافيا التجارية" عام 1889 والذي يُعد من أوائل الأعمال المنهجية في هذا المجال وبعد الحرب العالمية الثانية و اتجهت الجغرافيا الاقتصادية نحو مزيد من التحليل الكمي والنمذجة الرياضية متأثرةً بالثورة الكمية في العلوم الاجتماعية فظهرت نظريات التفاعل المكاني مثل نموذج الجاذبية، لتفسير حركة السلع والأفراد والمعلومات بين الأماكن كما برزت أعمال والتر أيزارد حول "الاقتصاد الإقليمي"، والتي أكدت على أهمية التحليل المكاني في فهم التنمية الاقتصادية [10] وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تأثرت الجغرافيا الاقتصادية بالمناهج السلوكية والراديكالية والتي ركزت على دور العوامل الاجتماعية والسياسية في تشكيل المشهد الاقتصادي فبرزت أعمال ديفيد هارفي حول "الجغرافيا الراديكالية"، والتي انتقدت الافتراضات الليبرالية للنظريات التقليدية وأكدت على الطبيعة الصراعية والتناقضية للتنمية الرأسمالية كما ظهرت دراسات حول

---

[8] R. Wilhelm – System der Volkswirtschaft
https://www.waterstones.com/book/system-der-volkswirtschaft/wilhelm-georg-friedrich-roscher//9781021852076

[9] Butlin, R. A. (1993). Historical Geography: Through the Gates of Space and Time. Edward Arnold.
https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/030913259401800412

[10] Isard, W. (1960). Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science. Cambridge, MA: MIT Press.
http://www.economia.unam.mx/cedrus/descargas/Methodsofregionalanalysis.pdf

جغرافية الفقر وعدم المساواة والعلاقات بين المركز والأطراف في الاقتصاد العالمي ومنذ ثمانينيات القرن العشرين شهدت الجغرافيا الاقتصادية تحولاً نحو المناهج الثقافية والمؤسسية متأثرةً بالتحولات في الاقتصاد العالمي، كالعولمة والانتقال إلى اقتصاد ما بعد الصناعي فبرزت دراسات حول دور الشبكات والعلاقات الاجتماعية في تشكيل النشاط الاقتصادي وأهمية الابتكار والمعرفة في تحفيز التنمية الإقليمية كما اهتم الجغرافيون بتأثيرات التكنولوجيا والاتصالات على المشهد الاقتصادي وظهور أشكال جديدة من التنظيم المكاني كالمناطق الصناعية والتكنولوجية.

البعد الثاني: النظريات المفسرة للتفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة

1.2 الأبعاد الجغرافية الاقتصادية في نظريات العلاقات الدولية:

تشكل الأبعاد الجغرافية والاقتصادية عناصر مهمة في تفسير ديناميكيات العلاقات بين الدول وقد تناولتها العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات:

أولا: نظرية العمران البشري لابن خلدون:

تعتبر نظرية العلامة ابن خلدون (1332–1406) حول العمران البشري من النظريات المبكرة التي تناولت التفاعل بين العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل حياة المجتمعات وتطورها فقد أشار ابن خلدون في مقدمته الشهيرة إلى أن طبيعة العمران البشري تختلف باختلاف البيئات الجغرافية وأن لكل بيئة خصائصها التي تؤثر على نمط الإنتاج الاقتصادي ونظام الحكم السياسي و يرى ابن خلدون أن المجتمعات البدوية تتسم باقتصاد رعوي وبنظام سياسي قبلي بينما تتميز المجتمعات الحضرية باقتصاد قائم على التجارة والصناعة وبنظام سياسي أكثر تعقيداً وتمركزاً للسلطة كما أشار ابن خلدون إلى دور العوامل المناخية مثل توفر المياه والتربة الخصبة في ازدهار الزراعة والعمران في بعض المناطق دون غيرها وتكمن أهمية نظرية ابن خلدون في كونها تجمع بين التحليل الجغرافي والاقتصادي والسياسي ضمن إطار فكري متكامل وتقدم تفسيراً لتباين مستويات التطور والاستقرار بين المجتمعات في سياقاتها المكانية والزمانية وتتميز النظرية بنظرتها الشمولية للظواهر الاجتماعية وبتركيزها على العلاقات السببية والجدلية بين المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية مما يجعل منها مرجعية كلاسيكية لا تزال تلهم الباحثين في حقول الجغرافيا البشرية وعلم الاجتماع السياسي والاقتصادي حتى اليوم وعلى الرغم من الفجوة الزمنية والمعرفية الكبيرة التي تفصل بين ابن خلدون والنظريات الحديثة إلا أن أفكاره لا تزال تتمتع بقدر كبير من الحيوية والجدة خاصة في سياق التحديات الناشئة عن التفاعل المركب بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة في عالم اليوم, فمن قضايا الأمن الغذائي والتغير المناخي إلى الهجرة والتوترات الإقليمية، تظل رؤى ابن خلدون حول التأثير المتبادل بين البيئة والمجتمع والدولة ذات صلة وثيقة بالواقع المعاصر.

ثانيا:النظرية الواقعية (Realism Theory):

تؤكد النظرية الواقعية على أهمية القوة والمصلحة الوطنية في تشكيل سلوك الدول وترى أن الموارد الاقتصادية والسيطرة على المساحات الجغرافية الاستراتيجية تشكل أحد أهم مصادر القوة للدول[11] كما تفترض أن التنافس على الموارد النادرة يولد صراعات بين الدول ومن أبرز منظري الواقعية، هانز مورغانثاو وكينيث والتز.

ثالثا:النظرية الليبرالية (Liberalism):

تؤكد النظرية الليبرالية على أهمية التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول في تحقيق السلام والرخاء وترى أن التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي يمكن أن يحدا من الصراعات ويعززا المصالح المشتركة بين الدول[12] ومن أبرز منظري الليبرالية، روبرت كيوهين وجوزيف ناي.

رابعا:نظرية الاعتماد والنظام العالمي (Dependency and World-System Theories):

تنظر هذه النظريات إلى النظام الدولي من منظور هيكلي، وتؤكد على وجود علاقات غير متكافئة بين "المركز" المتقدم و"الأطراف" النامية وترى أن التبادل غير المتكافئ والاستغلال الاقتصادي يكرس علاقات التبعية ويعيق تنمية دول الجنوب[13] ومن أبرز منظري هذا الاتجاه راؤول بريبيش وإيمانويل ويلرشتاين.

خامسا:النظرية البنائية (Constructivism) :

تركز النظرية البنائية على دور الأفكار والهويات والمعايير في تشكيل العلاقات الدولية وتنظر إلى المصالح الاقتصادية والجغرافية كبنى اجتماعية تتشكل عبر التفاعل والخطاب وليس كحقائق موضوعية ثابتة[14] فمثلاً، فكرة "السوق الحرة" أو "الدولة القومية" هي نتاج تاريخي لأفكار وممارسات محددة.

---

[11] Morgenthau, H. J. (1948). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf.
https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/4034050/mod_resource/content/1/Hans%20J.%20Morgenthau-Politics%20among%20nations_%20the%20struggle%20for%20power%20and%20peace%20%20-A.%20A.%20Knopf%20%281948%29.pdf

[12] [2] Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.
http://slantchev.ucsd.edu/courses/ps240/05%20Cooperation%20with%20States%20as%20Unitary%20Actors/Keohane%20&%20Nye%20-%20Power%20and%20interdependence%20[Ch%201-3].pdf

[13] Wallerstein, I. (1974). The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press.
https://academic.oup.com/ahr/article-abstract/80/5/1323/74041

[14] Wendt, A. (1999). Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

سادسا:النظرية الخضراء (Green Theory) :

تنتقد النظرية الخضراء الافتراضات التقليدية حول النمو الاقتصادي والسيادة الوطنية وتدعو إلى إعادة التفكير في العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية وترى أن تدهور البيئة وتغير المناخ والشح في الموارد الطبيعية تشكل تحديات عابرة للحدود، تتطلب تعاوناً دولياً وتغييراً في النماذج الاقتصادية والاستهلاكية السائدة[15].

سابعا:النظرية الجيوسياسية (Geopolitical Theory) :

تؤكد على أهمية الجغرافيا في تشكيل استراتيجيات الدول وتوازنات القوى فالموقع والمساحة والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية تشكل عوامل جيوسياسية تؤثر على الأمن والقوة والنفوذ الدولي للدول ومن أبرز المنظرين الجيوسياسيين، هالفورد ماكيندر وألفريد ماهان ونيكولاس سبايكمان[16]

ثامنا:نظرية الميزة النسبية: (Comparative Advantage Theory) :

هي نظرية اقتصادية طورها ديفيد ريكاردو في القرن التاسع عشر و ترتكز النظرية علي أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أي التي يمكن إنتاجها بتكلفة أقل نسبياً مقارنة بالدول الأخرى وفي المقابل يجب على الدول استيراد السلع التي لديها ميزة نسبية أقل في إنتاجه وتفترض النظرية أن التخصص والتجارة الحرة يؤديان إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والرفاه على مستوى العالم[17] وقد شكلت هذه النظرية أحد الأسس الفكرية للنظام التجاري الدولي الليبرالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومع ذلك تواجه نظرية الميزة النسبية انتقادات عدة فهي تفترض قدراً كبيراً من حرية حركة عوامل الإنتاج وهو افتراض لا ينطبق دائماً في الواقع كما تتجاهل الآثار الاجتماعية والبيئية للتجارة والتي قد تكون سلبية في بعض الحالات إضافةً لذلك فإن التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي كصعود الشركات متعددة الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية تتطلب تحديث النظرية أو تطوير أطر نظرية جديدة فالتخصص الاقتصادي والتجارة الدولية لا تتحدد بناءً على الميزة النسبية فقط بل أيضاً بناءً على العلاقات

---

https://www.cambridge.org/core/books/social-theory-of-international-politics/0346E6FDC74FECEF6D2CDD7EFB003CF2

[15] Eckersley, R. (2004). The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty. Cambridge, MA: MIT Press.

https://mitpress.mit.edu/9780262550567/the-green-state/

[16] Tuathail, G. Ó. (1998). Thinking Critically about Geopolitics. In G. Ó. Tuathail, S. Dalby & P. Routledge (Eds.), The Geopolitics Reader (pp. 1-12). London: Routledge.

https://is.muni.cz/do/fss/57816/40125114/Tuathail_G._Thinking_critically_geopolit.1_12.pdf

[17] Ricardo, D. (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation. London: John Murray.

https://www.econlib.org/library/Ricardo/ricP.html

الاقتصادية والسياسية المعقدة بين الدول والشركات فمثلاً، إحدى الظواهر الحديثة هي تفتيت الإنتاج العالمي وتوزيعه جغرافياً وفق استراتيجيات الشركات الكبرى بهدف تعظيم الأرباح وليس وفق الميزة النسبية التقليدية للدول كما أن السياسات الحمائية وعمليات "الإغراق" ونقل التكنولوجيا والتدخلات الحكومية الصناعية تؤدي أدواراً مهمة في تشكيل أنماط التجارة والتخصص الدولي[18].

البعد الثاني: الأبعاد التطبيقية للجغرافيا الاقتصادية في العلاقات الدولية:

البعد الأول: التجارة الدولية والميزة النسبية الجغرافية – مقاربة مقارنة

2.1 التجارة الدولية والميزة النسبية الجغرافية:

تعتبر الجغرافيا عاملاً أساسياً في تشكيل أنماط التجارة الدولية حيث تؤثر العوامل الجغرافية كالموقع والمسافة والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية على تكاليف الإنتاج والنقل والتبادل التجاري بين الدول وغالباً ما ترتبط الميزة النسبية للدول في إنتاج سلع معينة بهذه العوامل الجغرافية و لكن التجارة الدولية لا تتحدد بالجغرافيا وحدها بل تتأثر أيضاً بعوامل اقتصادية وسياسية كالسياسات التجارية والاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا والاتفاقيات الدولية.

وفيما يلي مقارنة بين ثلاث مناطق جغرافية واقتصادية رئيسية لإبراز كيفية تفاعل العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل التجارة الدولية:

2.1.1 الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين:

تمثل هذه الاقتصادات الكبرى مراكز رئيسية للتجارة والاستثمار والتمويل الدولي فهي تتمتع بمزايا جغرافية كالموقع الاستراتيجي والمساحة الشاسعة والموارد الطبيعية الغنية و لكن قوتها التجارية تعتمد أيضاً على تقدمها التكنولوجي وبنيتها التحتية المتطورة وأسواقها الضخمة وشركاتها العملاقة العابرة للحدود فمثلاً تعد الولايات المتحدة أكبر مصدر ومستورد للسلع والخدمات في العالم حيث بلغت صادراتها 3.1 تريليون دولار تقريبا ووارداتها 3.8 تريليون دولار في عام 2023[19] وتتخصص في صادرات التكنولوجيا العالية كالأجهزة الإلكترونية والطائرات والمركبات والأدوية بالإضافة إلى الخدمات المالية والاستشارية والتعليمية والمنتجات الزراعية ويدعم تفوقها التجاري ريادتها في الابتكار والبحث العلمي وجودة مؤسساتها وحماية حقوق الملكية الفكرية أما الاتحاد الأوروبي فيمثل أكبر كتلة تجارية في العالم حيث بلغ حجم تجارته الخارجية 5.58

[18] Baldwin, R. (2016). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Cambridge, MA: Harvard University Press.
https://www.hup.harvard.edu/books/9780674237841

[19] Foreign Trade: Data | U.S. Census Bureau
https://www.census.gov/foreign-trade/statistics/highlights/AnnualPressHighlights.pdf

تريليون دولار في 2023[20] ويعتمد على التكامل الاقتصادي الإقليمي عبر السوق الموحدة التي تضم 27 دولة مما يسهل حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج كما يتميز بصادراته الصناعية عالية القيمة في مجالات كالسيارات والآلات والكيماويات والأزياء الفاخرة ويستفيد من وفورات الحجم والكثافة السكانية العالية وشبكة النقل والموانئ المتطورة وقد أصبحت الصين "مصنع العالم"، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين في النصف الأول من عام 2022 حوالي 3.046 تريليون دولار أمريكي مع صادرات بقيمة تقريبية 1.714 تريليون دولار وواردات بقيمة تقريبية 1.332 تريليون دولار [21] وتتخصص في التصنيع والتصدير بفضل وفرة العمالة منخفضة التكلفة والاستثمارات الأجنبية الهائلة والبنية التحتية الحديثة وسلاسل التوريد المتكاملة وتعتمد ميزتها النسبية على المنتجات كثيفة العمالة كالملابس والأحذية والإلكترونيات الاستهلاكية لكنها تتجه أيضاً نحو صناعات أكثر تطوراً كالسيارات الكهربائية والذكاء الاصطناعي.

2.1.2 الشرق الأوسط وأفريقيا:

في هذه المنطقة تلعب الجغرافيا دوراً محورياً في تشكيل التجارة والاقتصاد حيث تعتمد العديد من الدول على تصدير الموارد الطبيعية خاصةً النفط والغاز فدول الخليج مثل السعودية والإمارات والكويت وقطر تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير الطاقة بسبب احتياطاتها الضخمة وقربها من طرق النقل البحري فمثلاً تعد السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم حيث بلغت صادراتها النفطية 236 مليار دولار في 2022 و اجمالي الصادرات محسوبة معها النفطية 362 مليار دولار حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 65% من إجمالي صادراتها وبلغت اجمالي الواردات من نفس العام حوالي 169 مليار دولار و بذالك يكون حجم التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية حوالي531 مليار دولار [22] كما أن موقعها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا يجعلها همزة وصل تجاري مهمة، حيث تستثمر في توسيع موانئها وخطوط النقل والخدمات اللوجستية. أما في أفريقيا فتتركز الصادرات في المواد الخام كالنفط والمعادن والمنتجات الزراعية وذلك بسبب وفرة الموارد الطبيعية والأراضي الخصبة و لكن هناك العديد من الدول الأفريقية تواجه تحديات كبيرة في تطوير صناعاتها وتنويع اقتصاداتها بسبب ضعف البنية التحتية والمؤسسات وانتشار الفقر والصراعات فمثلاً تعتمد نيجيريا أكبر اقتصاد في أفريقيا على النفط في أكثر من 90% من صادراتها سنة 2022 مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وحيث بلغ إجمالي الصادرات لنيجيريا حوالي 54 مليار دولار أمريكي منها 48.6 مليار دولار للصادرات النفطية كما بلغ حجم الواردات 66.7 مليار دولار و اجمالي

[20] International trade in goods – Statistics Explained
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=International_trade_in_goods

[21] China Customs Statistics
http://english.customs.gov.cn/Statistics/Statistics?ColumnId=3

[22] Saudi Arabia (SAU) Exports, Imports, and Trade Partners | OEC
https://oec.world/en/profile/country/sau

التجارة الخارجية بلغ حوالي 120.7 لنفس العام[23] لكنها تسعى أيضاً لتنمية قطاعات واعدة كالزراعة والتصنيع والخدمات المالية والسياحة مستفيدة من حجم سكانها الكبير وموقعها المطل على المحيط الأطلسي ومن الأمثلة البارزة في المنطقة نجاح دولة الإمارات في تحويل ميزتها الجغرافية (الموقع والموارد) إلى ميزة تنافسية في قطاعات كالتجارة والخدمات المالية والسياحة عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية والمناطق الحرة والانفتاح التجاري حيث بلغت قيمة اجمالي الصادرات 402 مليار دولار أمريكي في 2022 منها حوالي 179.1 مليار دولار الإجمالي التقريبي للصادرات النفطية ومشتقاتها حيث تمثل تمثل الصادرات النفطية حوالي 44.5% من إجمالي الصادرات و بلغت قيمة الواردات 312 مليار دولار أمريكي و أجمالي التجارة الخارجية حوالي 714 مليار دولار أمريكي [24]، وتصدرت دبي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي.

2.1.3 التحليل:

تبرز التباينات الجلية في الأداء التجاري والميزات النسبية بين الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين من ناحية ومناطق كالشرق الأوسط وأفريقيا من ناحية أخرى حيث تعتمد المجموعة الأولى على التفوق التكنولوجي والصناعات عالية القيمة والخدمات المتطورة بينما تركز المجموعة الثانية على تصدير الموارد الطبيعية والسلع الأولية وهذا يعكس الفروق في الظروف الجغرافية والمسارات التنموية والسياسات الاقتصادية بين هذه المناطق ويمكن تحليل العوامل المتشابكة التي تشكل الميزة النسبية الجغرافية فالموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية وحجم السوق والبنية التحتية كلها عناصر جغرافية تؤثر على تكاليف الإنتاج والنقل والوصول إلى الأسواق لكنها تتفاعل أيضاً مع عوامل اقتصادية كوفرة عوامل الإنتاج والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية وعوامل سياسية كالسياسات التجارية والاتفاقيات الدولية ويبرز نجاح دول كالإمارات في تحويل ميزتها الجغرافية إلى ميزة تنافسية في قطاعات متنوعة كمثال على أهمية الانفتاح والاستثمار في التعليم والابتكار والبنية التحتية ويمكننا استخلاص بعض الأنماط العامة من خلال دراسة حالات محددة فتخصص الولايات المتحدة في الصناعات التكنولوجية والخدمات المعرفية وتركز الصين على التصنيع كثيف العمالة واعتماد دول الخليج على تصدير النفط كلها أمثلة على كيفية ارتباط الميزة النسبية بالخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل دولة إلا أن هذه الأنماط ليست جامدة بل تتطور مع الزمن استجابة للتغيرات في البيئة الدولية والتحولات الهيكلية في الاقتصادات المحلية ومع تنامي التحديات كالتغير المناخي والتحول الرقمي والتوترات الجيوسياسية قد تتغير الميزات النسبية القائمة وتبرز فرص وتهديدات جديدة فعلى سبيل المثال قد يعزز الاهتمام العالمي بالاستدامة والطاقة النظيفة الطلب على المنتجات صديقة

[23] Nigeria (NGA) Exports, Imports, and Trade Partners | OEC
https://oec.world/en/profile/country/nga

[24] United Arab Emirates (ARE) Exports, Imports, and Trade Partners | OEC
https://oec.world/en/profile/country/are

البيئة والتقنيات الخضراء مما يفتح المجال أمام الدول ذات الإمكانات في هذه المجالات كما أن التقدم في تقنيات كالذكاء الاصطناعي قد يعيد تشكيل سلاسل القيمة العالمية ويقلل من أهمية بعض الميزات الجغرافية التقليدية وفي الختام تظل الجغرافيا محدداً أساسياً للتجارة الدولية لكنها ليست العامل الوحيد، فالتفاعلات بين الميزة النسبية الجغرافية والظروف الاقتصادية والسياسية هي التي تشكل في نهاية المطاف الخارطة التجارية العالمية والتجارة في جوهرها ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات بل هي أداة للتنمية والتعاون والتقارب بين الأمم والشعوب و تحمل بذور الازدهار المشترك في طياتها إذا أُحسن فهمها وإدارتها برؤية حكيمة وبعيدة النظر.

البعد الثاني: التحديات المعاصرة للعلاقات الدولية في ظل التأثيرات المتبادلة بين الجغرافيا والاقتصاد

2.2 تحديات الأمن البيئي والتغير المناخي:

تواجه العلاقات الدولية اليوم تحديات جديدة ومعقدة، ناتجة عن تفاعل الأبعاد الجغرافية الاقتصادية مع مختلف القضايا والتهديدات العابرة للحدود الوطنية وتتطلب مواجهة هذه التحديات فهماً أعمق لكيفية تداخل المحددات الجغرافية والاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية والاجتماعية.

2.2.1 التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوبئة على العلاقات الدولية:

تمثل الأوبئة تحدياً جوهرياً للعلاقات الدولية نظراً لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الواسعة النطاق التي تتجاوز الحدود الوطنية حيث إن الأوبئة تُظهر مدى الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول في عالم متزايد العولمة وبالنظر إلى التأثيرات الاقتصادية للأوبئة نجد أنها تتسبب في اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وتدفقات التجارة والاستثمار مما يؤدي إلى تباطؤ النمو وتراجع الإنتاجية وتشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن جائحة كوفيد-19 تسببت في انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020[25] وهو أسوأ ركود منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي كما أدت الجائحة إلى تفاقم اللامساواة الاقتصادية بين الدول حيث تضررت اقتصادات الدول النامية بشكل غير متناسب نتيجة ضعف بنيتها الصحية وقدرتها على تقديم حزم التحفيز المالي وهنا تبرز أهمية نظرية الميزة النسبية في تفسير التفاوت في قدرة الدول على التعامل مع الصدمات الخارجية، بناءً على ما تمتلكه من موارد وإمكانات اقتصادية نسبية أما من الناحية الاجتماعية فتؤدي الأوبئة إلى تعميق الفجوات وتفاقم مظاهر الاستبعاد والحرمان داخل المجتمعات حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً كالفقراء والنساء والأقليات وطأة التداعيات الصحية والاقتصادية بشكل أكبر وقد أظهرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن جائحة كوفيد-19 دفعت بنحو

---

25 International Monetary Fund. (2021). World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries. Washington, DC, April.
https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021#:~:text=Global%20growth%20is%20projected%20at,in%20the%20October%202020%20WEO.

71 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020 وهو ما يمثل أول زيادة في معدلات الفقر العالمي منذ عام 1998[26] كما كشفت الجائحة عن أوجه القصور في أنظمة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في العديد من الدول وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية وفي ظل هذه التحديات تبرز أهمية التعاون الدولي في التصدي للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأوبئة إلا أن استجابات الدول غالباً ما تنطلق من منظور المصلحة الوطنية الضيقة كما تفترض النظرية الواقعية في العلاقات الدولية حيث تسعى الدول إلى تأمين احتياجاتها من المستلزمات الطبية واللقاحات وفرض قيود على تصدير المعدات الطبية الحيوية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية للدول الأخرى وهنا يبرز الدور المحوري للمؤسسات والمنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية في تنسيق الجهود وتعبئة الموارد وضمان التوزيع العادل للقاحات والمستلزمات الطبية خاصة لصالح الدول منخفضة ومتوسطة الدخل و لا يمكن فصل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوبئة عن أبعادها الجغرافية السياسية فقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية بين القوى الكبرى وتحديداً بين الولايات المتحدة والصين حول أصل الفيروس وتداعياته الاقتصادية والتكنولوجية[27] كما فرضت الجائحة تحديات أمنية جديدة مثل تأمين سلاسل توريد المستلزمات الطبية الحيوية والحفاظ على استقرار الأنظمة الصحية وهو ما يتطلب إعادة النظر في مفهوم الأمن من منظور شامل يتجاوز البعد العسكري التقليدي وختاماً تؤكد التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوبئة على العلاقات الدولية ضرورة تبني مقاربة متكاملة تراعي الترابط بين مختلف الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتستند إلى مبادئ التعاون والتضامن الدولي والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات العابرة للحدود الوطنية.

2.2.2 الضغوط على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والمائي:

تشكل الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية وخاصة الأمن الغذائي والمائي تحدياً كبيراً للعلاقات الدولية في ظل التأثيرات المتبادلة بين الجغرافيا والاقتصاد فوفقاً للنظرية الجيوسياسية و تعد السيطرة على الموارد الطبيعية عاملاً حاسماً في تحديد القوة والنفوذ على الساحة الدولية وتتفاقم هذه الضغوط بسبب النمو السكاني وتغير أنماط الاستهلاك وتداعيات التغير المناخي مما يخلق تنافساً وصراعاً محتملاً بين الدول حول الموارد الحيوية من منظور اقتصادي و تحدد نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو قدرة الدول على الإنتاج والتصدير بناءً على وفرة مواردها الطبيعية النسبية و لكن في ظل شح المياه والأراضي الصالحة للزراعة تتآكل هذه الميزة لدى العديد من الدول لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط حيث من المتوقع أن يتضاعف الطلب على

[26] United Nations. (2021). Sustainable Development Goals Report 2021. New York. https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2021.pdf

[27] Nye Jr, J. S. (2020). Power and interdependence with China. The Washington Quarterly, 43(1), 7-21. https://www.researchgate.net/publication/340040062_Power_and_Interdependence_with_China

الغذاء والمياه بحلول عام 2050 [28] وبالمقارنة تتمتع دول مثل البرازيل والولايات المتحدة وروسيا بمزايا نسبية في الموارد الزراعية والمائية مما قد يعزز مكانتها الجيواقتصادية في المستقبل و من الناحية السياسية و تتسق هذه الضغوط مع افتراضات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية والتي ترى أن الدول تسعى لتعظيم قوتها ومصالحها في بيئة فوضوية تنافسية وقد أدى ذلك إلى تصاعد التوترات والنزاعات حول مصادر المياه العابرة للحدود كنهر النيل بين مصر وإثيوبيا ونهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق حيث تستخدم المياه كأداة للضغط السياسي والمساومة[29] و علي الصعيد العالمي أصبح الأمن الغذائي والمائي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والاستقرار الدولي ووفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي فإن الدول الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي تتركز في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 44 دولة تواجه ضغوطاً مائية عالية وأن حوالي 1.6 مليار شخص يعيشون في مناطق تعاني من ندرة المياه[30] و في ضوء هذه التحديات أصبح التعاون الدولي ضرورياً لضمان الأمن الغذائي والمائي والحفاظ على الاستقرار العالمي حيث ترتكز المبادرات الدولية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على تعزيز الإنتاجية الزراعية المستدامة وكفاءة استخدام المياه والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية كما تتطلب معالجة الفاقد والهدر في الأغذية وتطوير سلاسل الإمداد وتعزيز نظم الإنذار المبكر للأزمات ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة في ظل استمرار الضغوط المناخية وتفاوت القدرات والموارد بين الدول وتعارض المصالح الجيوسياسية وستتطلب الاستجابة الفعالة تعزيز الحوكمة العالمية وتعبئة الموارد والاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتعزيز الشراكات متعددة الأطراف بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فالأمن الغذائي والمائي هو مسؤولية مشتركة تقتضي التزاماً عالمياً لمواجهة تحديات الاستدامة والتنمية الشاملة في القرن الحادي والعشرين.

2.2.3 التداعيات الجغرافية الاقتصادية للصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا:

تشهد منطقتا الشرق الأوسط وأفريقيا العديد من الصراعات والأزمات التي تترك آثاراً عميقة على الجغرافيا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية وتتداخل في هذه الصراعات العوامل الجيوسياسية مع المحددات الاقتصادية مما يؤثر على توازنات القوى وأنماط التجارة والاستثمار في المنطقتين و تنشأ هذه الصراعات نتيجة التنافس بين الدول على القوة والنفوذ الإقليمي حيث تسعى كل دولة لتعظيم مصالحها الأمنية

[28] Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2017). The future of food and agriculture: Trends and challenges. FAO.
https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/2e90c833-8e84-46f2-a675-ea2d7afa4e24/content

[29] Gleick, P. H., & Iceland, C. (2018). Water, security, and conflict. World Resources Institute.
https://files.wri.org/d8/s3fs-public/water-security-conflict.pdf

[30] World Bank. (2019). Quality unknown: The invisible water crisis. World Bank.
https://documents1.worldbank.org/curated/pt/537481566459193718/pdf/Quality-Unknown-The-Invisible-Water-Crisis.pdf

والاقتصادية على حساب الآخرين ومن الأمثلة على ذلك الصراع في سوريا حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ الجيوسياسي وعلى الثروات الطبيعية، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وتراجع الاقتصاد السوري بنسبة 60% منذ بداية الحرب في 2011[31] كذالك أيضا الصراع في ليبيا له أبعاد جيوسياسية واقتصادية حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية على السيطرة على موارد النفط والغاز الليبية وقد أدى هذا الصراع إلى انقسام البلاد كما أثر على الاستقرار الإقليمي وتدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا و تؤثر الصراعات سلباً على التخصص وتقسيم العمل بين الدول وتعيق التجارة والاستثمارات البينية فعلى سبيل المثال أدت الحرب الأهلية في اليمن إلى تدمير القطاع الزراعي وتفاقم أزمة الغذاء حيث يعاني أكثر من 20 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي[32] كما أضرت الحرب بالبنية التحتية والموانئ مما أثر على حركة التجارة الإقليمية والدولية في البحر الأحمر وباب المندب وتجدر الإشارة إلى أن الصراعات في المنطقتين ترتبط أيضاً بالتنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى وفقاً للنظرية الجيوسياسية ففي القرن الأفريقي مثلاً تتنافس الولايات المتحدة والصين وغيرها من القوى على النفوذ الاستراتيجي والموارد الطبيعية مما يؤجج الصراعات المحلية ويعرقل التنمية الاقتصادية[33] و يمكن أن نلاحظ أن للصراعات تداعيات جغرافية اقتصادية متشابهة في الشرق الأوسط وأفريقيا رغم اختلاف السياقات. ففي كلتا المنطقتين تؤدي الصراعات إلى:

1- تدمير رأس المال البشري والمادي وتراجع النمو الاقتصادي.

2- إعاقة التجارة الإقليمية والاستثمارات البينية وتقويض التكامل الاقتصادي.

3- تغذية الهجرة القسرية واللجوء، مما يزيد الضغط على دول الجوار.

4- إتاحة الفرص للتدخلات الخارجية وتأجيج التنافس الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

وختاماً تبقى معالجة التداعيات الجغرافية الاقتصادية للصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا تحدياً هيكلياً طويل الأمد ويتطلب ذلك إعطاء الأولوية للسلام والتنمية الشاملة وإشراك مختلف الأطراف المحلية والإقليمية

---

[31] World Bank. (2017). The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria. World Bank
https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria

[32] UN OCHA. (2021). Yemen Humanitarian Needs Overview 2021. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.
https://reports.unocha.org/en/country/yemen/

[33] The Southern Hub. (2019)Geopolitical Dynamics in the Horn of Africa and Mechanisms for Collaboration between NATO and IGAD Countries.
https://thesouthernhub.org/systems/file_download.ashx?pg=297&ver=5

والدولية في جهود إعادة الإعمار وبناء القدرات المؤسسية والبشرية كما يستدعي تطوير نماذج اقتصادية مبتكرة تستجيب لخصوصيات كل سياق وتحقق الاستدامة والعدالة الاجتماعية والمكانية.

2.2.4 التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ:

تشهد منطقة المحيطين الهندي والهادئ تنافساً جيوسياسياً متصاعداً بين القوى العظمى خاصة بين الولايات المتحدة والصين فوفقاً للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية يعكس هذا التنافس سعي الدول لتعظيم قوتها النسبية وتأمين مصالحها الاستراتيجية في ظل بيئة دولية فوضوية وتتمتع منطقة المحيطين الهندي والهادئ بأهمية جيوسياسية بالغة نظراً لموقعها المحوري على طرق التجارة البحرية العالمية وثرواتها من الموارد الطبيعية وتنوعها الثقافي والسياسي أيضا تسعى القوى العظمى لبسط نفوذها في هذه المنطقة الحيوية من خلال عقد تحالفات استراتيجية وإقامة قواعد عسكرية والاستثمار في مشاريع البنية التحتية فالولايات المتحدة لديها شبكة من التحالفات العسكرية مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا بينما تقيم الصين شراكات اقتصادية وفقاً لمبادرة الحزام والطريق و تنتهج "السياسة الصينية لسلسلة اللآلئ" و ترتكز هذه السياسة علي توسع الصين الاستراتيجي والتجاري في المحيط الهندي وكيفية استخدامها لموانئ ومنشآت مختلفة على طول طرقها البحرية الرئيسية من الصين إلى بورت سودان هذا التمدد يشمل إنشاء مواقع استراتيجية في دول مثل باكستان، سريلانكا، بنغلاديش، والمالديف،و رغم إتباع الصين للدبلوماسية الناعمة والتأثير الاقتصادي لتعزيز موقفها في المنطقة فإنها أصبحت تحدو حدوي القوى العالمية الأخرى التي أقامت قواعد عسكرية في الخارج فقامت ببناء اول قاعدة عسكرية لها بي جيبوتي[34] و نجد أن التنافس الجيوسياسي يمتد ليشمل المجالات الاقتصادية والتكنولوجية فالصين تتمتع بميزة نسبية في الصناعات التحويلية والبنية التحتية بينما تتفوق الولايات المتحدة في مجالات مثل التكنولوجيا العالية والخدمات المالية وقد أدى ذلك إلى حرب تجارية بين البلدين منذ عام 2018 شملت فرض رسوم جمركية وعقوبات اقتصادية متبادلة كما يتنافس الطرفان على الريادة في تقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي[35] ويمكن القول هناك أوجه تشابه بين التنافس الأمريكي الصيني الحالي والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من حيث الطابع الشمولي للتنافس الذي يتجاوز البعد العسكري ليشمل الأبعاد الاقتصادية والأيديولوجية كما توجد اختلافات أبرزها الترابط الاقتصادي العميق بين الولايات المتحدة والصين واعتماد الصين على القوة الناعمة أكثر من

---

[34] Mordechai Chaziza – China's Military Base in Djibouti– THE BEGIN–SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES– BAR–ILAN UNIVERSITY– Mideast Security and Policy Studies No. 153
https://besacenter.org/wp-content/uploads/2018/08/153-Chaziza-Chinas-Military-Base-in-Djibouti-web.pdf

[35] Schneider–Petsinger, M. (2019). US–China Strategic Competition: The Quest for Global Technological Leadership. Chatham House.
https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/CHHJ7480-US-China-Competition-RP-WEB.pdf

القوة الصلبة في توسيع نفوذها حيث توجد مؤشرات على إمكانية التعاون بين القوى العظمى في بعض القضايا محل الاهتمام المشترك مثل مكافحة القرصنة البحرية والاستجابة للكوارث الطبيعية ومواجهة التغير المناخي فقد شاركت كل من الولايات المتحدة والصين في قوات بحرية متعددة الجنسيات لحماية ممرات الملاحة في خليج عدن[36] وقدمت مساعدات إنسانية مشتركة لدول جنوب وجنوب شرق آسيا عقب كوارث مثل تسونامي المحيط الهندي عام 2004[37] و يتوقع أن يستمر التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ خلال العقود القادمة مع احتمالات التصعيد أو التهدئة وفقاً للسياقات الإقليمية والدولية وسيكون لهذا التنافس انعكاسات مهمة على الدول الواقعة في هذه المنطقة الاستراتيجية والتي قد تجد نفسها مضطرة للمناورة بين قوى متنافسة أو السعي لتحقيق التوازن من خلال تنويع علاقاتها الخارجية كما سيؤثر التنافس على مسارات التعاون الاقتصادي الإقليمي والعمل المشترك في مواجهة التحديات الأمنية والإنسانية.

البعد الثالث: التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي والتنمية المستدامة

2.3 التغير المناخي: تحدٍ جيوسياسي واقتصادي في ضوء نظرية ابن خلدون:

لقد كان للمفكر العربي ابن خلدون نظرة ثاقبة حول تأثير الجغرافيا والبيئة على الحضارات والمجتمعات البشرية ففي مقدمته الشهيرة أشار ابن خلدون إلى أن اختلاف الظروف الجغرافية والمناخية يمكن أن يؤدي إلى اختلافات جوهرية في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات حيث لاحظ أن سكان المناطق الصحراوية والجافة يميلون إلى حياة الترحال والرعي بينما يميل سكان السهول الخصبة والمناطق الساحلية إلى الاستقرار والزراعة والتجارة والحرف[38] وبشكل لافت، تتقاطع نظرة إبن خلدون مع العديد من الدراسات الحديثة التي تؤكد على الدور المحوري للعوامل الجغرافية والمناخية في تشكيل التفاعلات السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي فمع تصاعد وتيرة التغيرات المناخية وتداعياتها الخطيرة برزت العديد من الدراسات التي تحذر من التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للاحتباس الحراري وارتفاع منسوب مياه البحار وتزايد موجات الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر المناخية المتطرفة فعلى سبيل المثال حذرت دراسة

[36] Erickson, A. S., & Strange, A. M. (2013). No Substitute for Experience: Chinese Antipiracy Operations in the Gulf of Aden. U.S. Naval War College.
https://digital-commons.usnwc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1009&context=cmsi-red-books

[37] [9] Laksmana, E. A. (2011). Variations on a Theme: Dimensions of Ambivalence in Indonesia-China Relations. Harvard Asia Quarterly, 13(1), 24-31.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1979863

[38] ابن خلدون، ع. (2004). مقدمة ابن خلدون. دار يعرب.
https://www.lisanarb.com/2022/11/pdf_120.html?m=0

صادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من أن التغير المناخي سيؤدي إلى تفاقم الصراعات والنزاعات المسلحة حول الموارد الطبيعية الشحيحة وخاصة في المناطق الهشة والفقيرة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا كما أشارت الدراسة إلى أن الجفاف والتصحر سيدفعان الملايين من البشر للهجرة والنزوح مما سيضع ضغوطا هائلة على البنية التحتية والموارد في الدول المستقبلة للمهاجرين[39] كما أن التداعيات الاقتصادية للتغير المناخي لا تقتصر فقط على القطاع الزراعي بل تمتد أيضا إلى قطاعات حيوية أخرى مثل الطاقة والنقل والسياحة والتأمين فعلى سبيل المثال من المتوقع أن تتكبد شركات التأمين والقطاع المالي خسائر فادحة بسبب تزايد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي مثل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات كما أن الاضطرابات في إمدادات الطاقة والبنية التحتية بسبب الظواهر المناخية المتطرفة يمكن أن تعرقل التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية[40] وفي الختام تشكل التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي تحديا وجوديا للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين فالاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية والنزاعات على الموارد الشحيحة تهدد بقلب الموازين الجيوسياسية وزعزعة الاستقرار في مناطق عديدة من العالم و لكن في الوقت نفسه و يمثل التغير المناخي فرصة لتعزيز التعاون الدولي وتجاوز الخلافات من أجل مصلحة البشرية وكما بين ابن خلدون قبل قرون فإن فهم العلاقة الجدلية بين الجغرافيا والاقتصاد والمجتمع هو مفتاح بناء حضارة إنسانية مستدامة قادرة على الصمود في وجه تقلبات الطبيعة.

2.3.1 التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية للتغير المناخي: تحديات وفرص التحول نحو التنمية المستدامة:

يعد التغير المناخي من أبرز التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه البشرية نظرا لتأثيراته المتعددة الأبعاد على الأنظمة الطبيعية والبشرية وتتجلى هذه التأثيرات بشكل خاص في المجال الجغرافي الاقتصادي حيث تؤدي التغيرات في درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر إلى تداعيات كبيرة على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والموارد المائية والبنية التحتية والاستقرار الاجتماعي والسياسي وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاقتصادية العالمية للتغير المناخي قد تصل إلى 20% من الناتج العالمي بحلول عام 2100 في حال استمرار الانبعاثات بالمعدل الحالي[41] كما يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر

[39] klöw, K., & Krampe, F. (2019). Climate-related security risks and peacebuilding in Somalia. SIPRI Policy Paper, 53
https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-10/sipripp53_2.pdf

[40] Dlugolecki, A. (2008). Climate change and the insurance sector. Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice, 33(1), 71-90.
https://link.springer.com/article/10.1057/palgrave.gpp.2510152

[41] Stern, N. (2006). The Economics of Climate Change: The Stern Review. Cambridge University Press
http://mudancasclimaticas.cptec.inpe.br/~rmclima/pdfs/destaques/sternreview_report_complete.pdf

إلى تهجير ما بين 50 إلى 200 مليون شخص بحلول منتصف القرن الحالي[42] وهذا يعني تفاقم الضغوط على المدن الساحلية والدول الجزرية والمناطق المنخفضة مما يهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي ويعيق تحقيق التنمية المستدامة و علي سبيل المقارنة نجد أن الدول النامية وخاصة في إفريقيا وجنوب آسيا هي الأكثر تضررا من تداعيات التغير المناخي رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية فعلى سبيل المثال من المتوقع أن تنخفض غلة المحاصيل في إفريقيا بنسبة تصل إلى 20% بحلول عام 2050 بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار [43] وهذا يهدد الأمن الغذائي لملايين الأشخاص في القارة التي تعاني أصلا من انتشار الجوع وسوء التغذية و في المقابل تمتلك الدول المتقدمة قدرات أكبر على التكيف مع تحديات التغير المناخي والتخفيف من آثاره السلبية نظرا لامتلاكها موارد اقتصادية وتكنولوجية وبشرية متقدمة و لكن هذا لا يعني أنها بمنأى عن التداعيات حيث تواجه هذه الدول أيضا مخاطر كبيرة مثل زيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية وتهديد البنية التحتية الحيوية في المناطق الساحلية والحضرية وفي ظل هذه التحديات الوجودية فبرزت التنمية المستدامة كإطار شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية ويتطلب مواجهة تداعيات التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تعاونا دوليا وتضامنا عالميا وهو ما تجلى في اتفاق باريس للمناخ عام 2015 وخطة التنمية المستدامة 2030 [44] و لكن رغم هذه الجهود لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الالتزامات والإجراءات الفعلية وخاصة فيما يتعلق بتمويل التكيف والتخفيف في الدول النامية كما أن ظهور نزعات حمائية وشعبوية في بعض الدول المتقدمة مثل انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق باريس في عهد الرئيس ترامب يهدد بتقويض الجهود الدولية لمواجهة التحديات و من المتوقع أن تتفاقم التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي في العقود القادمة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة للحد من الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف.

فمن ناحية سيؤدي استمرار ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وموجات الحر مما سيهدد الأمن الغذائي والمائي ويعيق النمو الاقتصادي وجهود التنمية و من ناحية أخرى ستتزايد الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدن الساحلية والمناطق المعرضة لارتفاع مستوى سطح البحر مما قد يدفع إلى موجات نزوح وهجرة جماعية وصراعات محتملة على الموارد الشحيحة

---

[42] Hauer, M., et al. (2020). Sea-level rise and human migration. Nature Reviews Earth & Environment.

[43] Niang, I., et al. (2014). Africa. In: Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.
https://www.researchgate.net/publication/309475977_Chapter_22_Africa_In_Climate_Change_2014_Impacts_Adaptation_and_Vulnerability_Part_B_Regional_Aspects_Contribution_of_Working_Group_II_to_the_Fifth_Assessment_Report_of_the_Intergovernmental_Panel_on_

[44] United Nations. (2015). Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.
https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld/publication

كما أن تفاقم التأثيرات السلبية للتغير المناخي على الاقتصادات المحلية والإقليمية قد يؤدي إلى تراجع معدلات التجارة والاستثمار الدولي وزيادة التوترات الجيوسياسية لذلك يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية وتحولية للتصدي لهذه التحديات المستقبلية وهذا يتطلب تسريع وتيرة التحول نحو اقتصادات منخفضة الكربون وتعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة والتقنيات الخضراء وحلول التكيف المبتكرة كما يستدعي الأمر تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لتبادل المعارف والموارد ودعم الدول الأكثر تضررا وهشاشة وختاما تستدعي مواجهة التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة نهجا شموليا ومتكاملا يأخذ في الاعتبار التشابكات المعقدة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يتطلب الأمر تعزيز التعاون الدولي والتضامن العالمي والتزاما سياسيا على أعلى المستويات بتنفيذ الاتفاقيات والأهداف الدولية فلا يمكن لأي دولة بمفردها مهما بلغت قوتها مواجهة التحديات الوجودية للتغير المناخي بل يجب أن تتضافر الجهود وتتكامل الحلول على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية من أجل ضمان مستقبل مستدام للأجيال الحالية والقادمة.

المحور الثالث: التحديات الجيوسياسية المعاصرة وآفاق التعاون الدولي في ضوء الجغرافيا الاقتصادية

البعد الأول: التداعيات الجغرافية الاقتصادية للأزمات والصراعات الإقليمية

3.1 التداعيات الجغرافية الاقتصادية للأزمات والصراعات الإقليمية في العصر الحديث:

تمثل الأزمات والصراعات الإقليمية تحدياً كبيراً للعلاقات الدولية في العصر الحديث إذ تترتب عليها تداعيات متعددة الأبعاد تؤثر على الجوانب الجغرافية والاقتصادية والسياسية والأمنية هذه التداعيات تختلف بناءً على الحدود المكانية والزمنية لكل صراع بالإضافة إلى طبيعة الأطراف المتورطة والمصالح الجيواستراتيجية المتضاربة فعلى سبيل المثال أدت الحرب الأهلية السورية التي اندلعت في عام 2011 إلى تدمير واسع للبنية التحتية وتعطيل الإنتاج مما أسفر عن تهجير ملايين الأشخاص داخليًا وخارجيًا وكان لهذا الصراع تأثيرات سلبية على اقتصادات دول الجوار مثل لبنان والأردن وتركيا كما تسببت هذه الأزمة في تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية وأدت إلى بروز تحالفات جديدة مثل التقارب بين روسيا وإيران في مواجهة المحور الأمريكي والخليجي و في المقابل يختلف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عن نظرائه في المنطقة من حيث استمراريته وحدوده الجغرافية المحصورة ضمن فلسطين التاريخية و رغم أن هذا الصراع قد امتد لعقود طويلة إلا أن تداعياته ظلت محدودة نسبيًا دون أن تنجر الدول العربية المجاورة إلى حروب واسعة مع إسرائيل منذ اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1979 ومع ذلك فإن هذا الصراع يواصل التأثير سلبًا على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حيث تسيطر إسرائيل على الموارد الرئيسية والمعابر التجارية و يمكن القول أن كل صراع له ظروفه الفريدة وأطرافه وموارده وتفاعلاته مع المحيط الإقليمي والدولي و بشكل عام تتطلب مواجهة التداعيات الجغرافية الاقتصادية لهذه الصراعات تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي والإنمائي و يشمل ذلك تقديم المساعدات وتسهيل التجارة والاستثمار ودعم التكامل

الإقليمي و يستلزم الأمر أيضًا تبني سياسات اقتصادية داخلية تعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية وذلك من خلال تنويع الاقتصاد وبناء احتياطيات مالية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي وبهذا تقف الأزمات والصراعات الإقليمية كأحد التحديات الرئيسية أمام العلاقات الدولية في العصر الحديث نظرًا لما تخلفه من آثار سلبية متعددة الأبعاد و تداعيات على الصعيد الجغرافي الاقتصادي وزعزعة الاستقرار الإقليمي .

3.1.1 تأثير الصراعات على البنية التحتية والإنتاج والهجرة واقتصادات دول الجوار

تُلحق الصراعات والأزمات الإقليمية أضراراً جسيمة بالبنية التحتية في مناطق النزاع حيث تتعرض الطرق والجسور والمرافق الحيوية للتدمير مما يعرقل حركة التجارة والنقل ويعطل عجلة الإنتاج ففي العراق أدت عقود من الحروب والعقوبات والصراعات الداخلية إلى تدهور كبير في البنية التحتية وإضعاف الاقتصاد فمنذ حرب الخليج الأولى عام 1991 وحتى الغزو الأمريكي عام 2003 عانى العراق من نقص حاد في الاستثمارات وتراجع في مستويات الصيانة والتطوير وقد أدى ذلك إلى تهالك شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي فضلاً عن تضرر قطاعات النفط والصناعة والزراعة وبعد عام 2003 و أدت أعمال العنف والتخريب المستمرة إلى تفاقم الأضرار في البنية التحتية حيث تعرضت المنشآت النفطية والكهربائية لهجمات متكررة من قبل الجماعات المسلحة[45] كما أدى ضعف المؤسسات وانتشار الفساد إلى إعاقة جهود إعادة الإعمار وتحسين الخدمات العامة ووفقاً لتقديرات البنك الدولي بلغت كلفة الأضرار في البنية التحتية العراقية نحو88 مليار دولار حتى عام 2018[46] وقد انعكس تدهور البنية التحتية سلباً على الإنتاج والتجارة والاستثمار في العراق فقد أدى نقص الكهرباء وتقادم المعدات إلى تراجع إنتاج النفط والغاز مما حرم العراق من مصدر دخل حيوي كما عانى القطاع الزراعي من ضعف شبكات الري وتدهور التربة مما أضعف الإنتاج الغذائي وزاد الاعتماد على الاستيراد وبسبب تردي البنية التحتية تراجعت جاذبية العراق للاستثمارات الأجنبية، رغم الفرص الكامنة في قطاعات الطاقة والإسكان والبناء ومنذ عام 2014، فرض ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تحدياً إضافياً، حيث تكبد العراق خسائر فادحة في المناطق التي سيطر عليها التنظيم فقد قُدرت كلفة إعادة إعمار المناطق المحررة بنحو 88 مليار دولار شملت قطاعات الإسكان والكهرباء والنقل والمياه والصحة والتعليم وقد أطلقت الحكومة العراقية خطة طموحة لإعادة الإعمار بالشراكة مع المجتمع الدولي و لكن وتيرة التنفيذ لا تزال بطيئة في ظل محدودية الموارد والتحديات الأمنية

---

[45] Iraq's Energy Sector: Roadmap to a Brighter Future. International Energy Agency. https://iea.blob.core.windows.net/assets/fb1f67b9-3515-4b5a-bb40-06ca0b83ef70/Iraq_Energy_Outlook.pdf

[46] The World Bank. (2018). Iraq Reconstruction and Investment: Damage and Needs Assessment of Affected Governorates.

والسياسية[47] وفي السياق الأفريقي، كشفت دراسة حديثة أن الصراعات في منطقة الساحل والصحراء تكبد دول المنطقة خسائر سنوية تقدر بنحو 70 مليار دولار أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي[48] وتتفاقم هذه الخسائر جراء ضعف البنية التحتية وهشاشة اقتصادات دول الساحل فضلاً عن تداعيات التغير المناخي وتهديدات الجماعات المسلحة ومن جهة أخرى فإن تعدد وتشابك الصراعات والأزمات الإقليمية يفرز تحالفات وتفاهمات جديدة وفقاً للمصالح المشتركة ففي الشرق الأوسط مثلاً أفضت الحرب في سوريا والتنافس الجيوسياسي في المنطقة إلى تقارب روسي-إيراني في مواجهة المحور الأمريكي-الخليجي وفي المحيط الهادئ، تصاعد التوتر بين الصين والولايات المتحدة على خلفية التنافس الاقتصادي والتكنولوجي وقضايا مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي.[49]

3.1.2 اختلاف التداعيات بناءً على الحدود المكانية والزمنية وطبيعة الأطراف والمصالح المتضاربة:

تختلف تداعيات الصراعات والأزمات الإقليمية بناءً على عدة عوامل أبرزها الحدود المكانية والزمنية للصراع وطبيعة الأطراف المتنازعة والمصالح المتضاربة التي تحرك الصراع فعلى صعيد الحدود المكانية تتفاوت التداعيات بين الصراعات المحلية المحدودة جغرافياً والصراعات العابرة للحدود التي تمتد على نطاق إقليمي أوسع فعلى سبيل المثال اقتصرت تداعيات الحرب الأهلية في رواندا عام 1994 على الدولة ذاتها وجوارها المباشر و امتدت تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا منذ عام 2011 لتشمل دولاً مجاورة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل حيث أدى انهيار الدولة الليبية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة إلى زعزعة الاستقرار في دول كتونس ومصر والجزائر فضلاً عن تأجيج الصراعات القبلية والطائفية في دول كتشاد والنيجر ومالي بذلك تجاوزت تداعيات الحرب الأهلية في ليبيا حدودها الجغرافية لتمتد على نطاق إقليمي واسع يشمل شمال إفريقيا والساحل والبحر المتوسط مع تأثيرات أمنية وسياسية واقتصادية متعددة الأبعاد[50] أما

---

[47] The World Bank. (2018). Iraq Reconstruction and Investment: Part 2 – Damage and Needs Assessment of Affected Governorates. https://documents1.worldbank.org/curated/en/600181520000498420/pdf/123631-REVISED-Iraq-Reconstruction-and-Investment-Part-2-Damage-and-Needs-Assessment-of-Affected-Governorates.pdf?_gl=1*1mqwz5h*_gcl_au*Mzc5NDQ1NjYzLjE3MTkwMjIyNTI.

[48] Igarapé Institute. (2021). The Costs of Conflict in the Sahel. https://igarape.org.br/wp-content/uploads/2021/02/2021-02-04-AE-52-Climate-Change-and-Security-in-West-Africa.pdf

[10] Allison, G. (2020). The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers. [49]
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-02-10/new-spheres-influence Foreign Affairs.

. Wehrey, F. (2018). The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya. Farrar, Straus and Giroux[50]

https://www.perlego.com/book/4376837/the-burning-shores-inside-the-battle-for-the-new-libya-pdf

على الصعيد الإقتصادي أدى انهيار الدولة بعد عام 2011 إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من نحو 87 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من 30 مليار دولار عام 2020 [51] كما تضررت البنية التحتية الاقتصادية في ليبيا بشدة بما في ذلك المرافئ والمطارات والطرق والجسور فضلاً عن تعطل إنتاج وتصدير النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي و تراجعت حركة التجارة والاستثمارات البينية وتضررت قطاعات كالسياحة والنقل في تونس ومصر بشكل خاص أما على صعيد الحدود الزمنية فتختلف التداعيات بين الصراعات قصيرة الأمد والصراعات الممتدة لعقود. وفي مقارنة أخري نجد أن حرب الأيام الستة بين إسرائيل والدول العربية عام 1967 كانت قصيرة نسبياً إلا أن تداعياتها السياسية والجغرافية ما زالت قائمة حتى اليوم وفي نموذج آخر من الشرق الأوسط فإن الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت عام 1975 واستمرت لمدة 15 عاماً خلفت آثاراً مدمرة على لبنان والمنطقة المحيطة كما ساهمت الحرب في تعميق الانقسامات الطائفية والسياسية داخل لبنان وتحويله إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية لا سيما مع تدخل سوريا وإسرائيل وإيران والولايات المتحدة وفرنسا وغيرها من القوى الخارجية في مسار الحرب[52] ورغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على انتهاء الحرب الأهلية لا تزال تداعياتها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية قائمة فقد أدت الحرب الأهلية إلى تدمير واسع للبنية التحتية والمرافق الإنتاجية بين عامي 1974 و1990 كما شهد لبنان موجات نزوح جماعي للسكان وخسر الكثير من رأس المال البشري والكفاءات نتيجة الهجرة ما أثر سلباً على القدرات الاقتصادية والتنافسية للبلاد ورغم الانتعاش الاقتصادي النسبي الذي شهده لبنان بعد انتهاء الحرب في التسعينات إلا أن اقتصاده ظل هشاً وعرضة للصدمات كما يظهر في الأزمة المالية التي عاني منها منذ عام 2019[53].

البعد الثاني: التنافس والتعاون الجيوسياسي في ظل تحول ميزان القوى الاقتصادي العالمي

3.2 تحول ميزان القوى الاقتصادي العالمي: إعادة تشكيل التنافس والتعاون الجيوسياسي:

يشهد النظام الدولي تحولات هيكلية عميقة في ميزان القوى الاقتصادية مع صعود قوى اقتصادية جديدة مثل الصين والهند وغيرها من الاقتصاديات الناشئة وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل التفاعلات الجيوسياسية بين الدول وظهور أنماط جديدة من التنافس والتعاون ففي ظل تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية النسبية وتنامي القوة الاقتصادية للصين و تتزايد حدة التنافس الجيوسياسي بين القوتين العظميين حول النفوذ في

---

[51] World Bank. (2021). Libya Economic Monitor, Spring 2021: Building Back Better. World Bank. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/3d3cd163628175d3add84db3c707eaa5-0280012021/original/ENG-Libya-Economic-Monitor.pdf?_gl=1*88h4mz*_gcl_au*MTcyMTYzMDYuMTcyNjI0MTAyNw..

[52] Fisk, R. (2002). Pity the Nation: The Abduction of Lebanon. Nation Books. https://pdfcoffee.com/robert-fisk-pity-the-nation-the-abduction-of-lebanon-nation-books-2002-pdf-free.html

[53]Dr. Ibrahim Jamali - Lebanon's Economic Crisis: A Stabilization Plan and an IMF Program

مناطق حيوية مثل جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وتستخدم كلا الدولتين مزيجاً من الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لتوسيع مجالات نفوذهما وتأمين مصالحهما الإستراتيجية فمثلاً تستثمر الصين بكثافة في مشروع الحزام والطريق وهو مبادرة تهدف لربط الصين براً وبحراً مع مناطق في آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال شبكة من خطوط التجارة والبنية التحتية والممرات الطاقية[54] لكن من ناحية أخري فإن تحول ميزان القوى الاقتصادي يخلق فرصاً جديدة للتعاون والشراكات الاستراتيجية فالصين مثلاً رغم تنافسها مع الولايات المتحدة لا تزال تمثل سوقاً وشريكاً تجارياً واستثمارياً هاماً للغرب وفي المقابل تعتمد الصين على الأسواق والتكنولوجيا الغربية لتحفيز نموها الاقتصادي كما نشهد ظهور أنماط جديدة من التكتلات الاقتصادية والشراكات متعددة الأطراف و تضم دولاً من الجنوب والشمال العالمي مثل مجموعة العشرين والبريكس ويتفاعل هذا التنافس والتعاون الجيوسياسي مع التحديات والتهديدات العالمية المشتركة كجائحة كورونا والتغير المناخي فالدول رغم تباين مصالحها مدركة أن مواجهة هذه التحديات الوجودية تتطلب حداً أدنى من التنسيق والتعاون المتعدد الأطراف وبشكل عام وفي ظل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي فإن التنافس والتعاون الجيوسياسي يتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً فالحدود بين التعاون والتنافس والصديق والخصم أصبحت أكثر مرونة وضبابية والتحدي الذي يواجه صانعي السياسة هو كيفية إدارة هذه التفاعلات المعقدة بما يعزز المصلحة الوطنية ضمن سياق النظام الدولي سريع التحول.

3.2.1التحليل الجيوسياسي الإقتصادي و التحول في القوة الاقتصادية العالمية:

في العقود الأخيرة شهدنا انتقالاً في القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق حيث برزت الصين كلاعب رئيسي يحاول أن ينافس الهيمنة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة و هذا التحول يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية العالمية ويؤثر على السياسات الدولية في مناطق مختلفة من العالم و ديناميكيات العلاقات الدولية والتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يمكن تناولها:

1- صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية:

تشير الإحصائيات إلى أن حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من حوالي 4% في عام 2000 إلى أكثر من 16% في عام 2020، وهي تتجاوز الآن حصة الولايات المتحدة التي تبلغ حوالي 15%[55]هذا التحول في القوة الاقتصادية أدى إلى تغيير في ديناميكيات القوة والنفوذ الجيوسياسي

---

[54] Rolland, N. (2017). China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. National Bureau of Asian Research.
https://www.nbr.org/publication/chinas-eurasian-century-political-and-strategic-implications-of-the-belt-and-road-initiative/

[55] World Bank. (2021). World Development Indicators Database.

بين الصين والولايات المتحدة ففي في العقدين الماضيين حيث استفادت الصين من العولمة وتحرير التجارة لتصبح "مصنع العالم" وهو ما ساهم في زيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بشكل ملحوظ و اعتمدت هذه الزيادة على الصناعات التصنيعية والتصدير بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا.

2- التنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين القوى الكبرى:

في ظل الصعود الاقتصادي والعسكري المتسارع للصين برز على الساحة الدولية تنافس جيوسياسي متزايد بينها وبين الولايات المتحدة القوة العظمى المهيمنة ويتجلى هذا التنافس بشكل خاص في مناطق النفوذ الاستراتيجية مثل بحر الصين الجنوبي ومنطقة الهند والمحيط الهادئ حيث تسعى الصين لتأكيد سيادتها وتوسيع دائرة نفوذها في محيطها الإقليمي فنجدها منخرطة في نزاعات إقليمية مع دول الجوار في بحر الصين الجنوبي والشرقي بينما تحاول واشنطن احتواء النفوذ الصيني عبر تعزيز تحالفاتها مع حلفائها في المنطقة لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي في كونه ممرًا استراتيجيًا لنقل البضائع والطاقة إذ تمر عبره حوالي ثلث التجارة البحرية العالمية فضلاً عن احتوائه على احتياطات هامة من النفط والغاز ومن ثم فإن السيطرة على هذه المنطقة الحيوية من شأنها تعزيز القوة الاقتصادية والجيوسياسية للدولة المهيمنة وفي خضم تصاعد حدة التوترات والتنافس بين الصين والولايات المتحدة نشهد زيادة في الإنفاق العسكري والتسلح من قبل كل طرف الأمر الذي يُنظر إليه على أنه تهديد من قبل الطرف الآخر مما يدفعه بدوره للقيام بنفس الشيء الأمر الذي يدخل الدولتين في سباق تسلح ومأزق أمني ويمكن تفسير هذا التنافس في ضوء سعي القوى العظمى للهيمنة الإقليمية ومحاولة كل منها منع ظهور منافس محتمل يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وهكذا فإن التحولات في ميزان القوى الاقتصادية والعسكرية العالمية وبروز الصين كقوة صاعدة تنافس الهيمنة الأمريكية قد أدى إلى تنامي التوترات الجيوسياسية وتفاقم المنافسة الاستراتيجية بين القوتين العظميين في مناطق النفوذ الحيوية مع ما يحمله ذلك من تداعيات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

3- تحالفات وشراكات جيواقتصادية جديدة:

في سياق التحولات الجيواقتصادية العالمية وتغير ميزان القوى لجأت الدول إلى تشكيل تحالفات وشراكات استراتيجية جديدة انطلاقًا من حسابات المصلحة الوطنية والميزة النسبية وذلك تماشيًا مع افتراضات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية فوفقًا لعلم الجغرافيا الاقتصادية فإن الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية تلعب دورًا محوريًا في تحديد القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي للدول وهو ما دفع القوى الكبرى والإقليمية للسعي نحو بناء تكتلات اقتصادية وسياسية تستفيد من المزايا النسبية لأعضائها وتعظم قوتهم التفاوضية الجماعية ومن الأمثلة البارزة على ذلك مجموعة بريكس التي تجمع بين قوى اقتصادية صاعدة من قارات مختلفة وتمثل تحديًا للهيمنة الغربية التقليدية وتطمح لنظام عالمي متعدد الأقطاب فهذه الدول التي تتمتع

بميزة نسبية في الموارد الطبيعية والبشرية والصناعية تسعى لتكامل اقتصاداتها وتنسيق سياساتها بما يعزز مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية وبالمثل فإن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا القوتين العظميين اللتين تتشاركان حدودًا برية طويلة وتتمتعان بموارد طبيعية هائلة تستند إلى حسابات المصلحة الوطنية والتوازن الجيوسياسي في مواجهة النفوذ الأمريكي في أوراسيا و نجد أن هذه التحالفات والشراكات الجيواقتصادية الجديدة تتشابه في سعيها لتحدي الوضع الراهن وإعادة توزيع القوة والنفوذ على المستوى العالمي كما أنها تستفيد من عوامل القوة الاقتصادية والجغرافية والسياسية لأعضائها في المقابل تختلف هذه التكتلات من حيث درجة التكامل والمأسسة ومدى تأثيرها على النظام الدولي فضلاً عن تباين المصالح والأولويات الاستراتيجية لأعضائها وهكذا، وفي ضوء النظرية الواقعية فإن الدول تسعى باستمرار لتعظيم قوتها ونفوذها ومن ثم فإن التحولات في الجغرافيا الاقتصادية وميزان القوى العالمي قد دفعت القوى الصاعدة والمنافسة للهيمنة الغربية نحو تشكيل تحالفات وشراكات جيواقتصادية كاستراتيجية لموازنة القوى وتعزيز المصالح الوطنية في ظل بيئة دولية تنافسية ومتغيرة باستمرار.

البعد الثالث: رؤى مستقبلية لتفعيل دور الجغرافيا الاقتصادية في تعزيز الاستقرار والتنمية

في ضوء التحولات الجيواقتصادية المتسارعة وتداعياتها على الاستقرار والتنمية حول العالم يتزايد الاهتمام بتفعيل دور الجغرافيا الاقتصادية في صياغة استراتيجيات وسياسات تنموية مستدامة وفيما يلي بعض الرؤى والمقترحات في هذا الصدد:

3.3.1 تعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الجغرافيا الاقتصادية:

من خلال دعم المراكز البحثية والأكاديمية المتخصصة، وتشجيع الدراسات البينية التي تربط بين الجغرافيا والاقتصاد والعلوم السياسية بما يسهم في فهم أعمق للتفاعلات المكانية والعلاقات الجيواقتصادية ويوفر رؤى تطبيقية لصانعي القرار وفي هذا السياق يمكن توقع أن يؤدي الاستثمار في البحث العلمي الجيواقتصادي إلى ظهور نظريات ونماذج تحليلية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتحولات الجيوسياسية العميقة وتستشرف التحديات والفرص الناشئة في الأفق كما ستساهم هذه الأبحاث في تطوير أدوات ومنهجيات مبتكرة لدراسة الظواهر الاقتصادية المكانية كسلاسل القيمة العالمية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود والتنافس الجيواقتصادي في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وعلى صعيد التوقعات المستقبلية يمكن القول إن تفعيل دور الجغرافيا الاقتصادية في صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً وعدالة يراعي الخصوصيات المكانية والفوارق الإقليمية ويعزز التنافسية الاقتصادية على المدى الطويل كما سيدعم الانتقال نحو اقتصادات أكثر استدامة وصديقة للبيئة من خلال تشجيع الابتكارات الخضراء وتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

3.3.2 إدماج الأبعاد الجيواقتصادية في التخطيط الإنمائي:

إن إدماج الأبعاد الجيواقتصادية في عمليات التخطيط الإنمائي يعد خطوة أساسية نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة ففي ظل التحولات العالمية المتسارعة وتزايد حدة المنافسة الاقتصادية أصبح من الضروري أن تأخذ الاستراتيجيات والخطط التنموية في الحسبان المزايا النسبية والموارد الجغرافية والاقتصادية المتاحة لكل دولة أو إقليم وأن تعمل على استثمارها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية و حيث يمكن أن يؤدي تبني منظور جيواقتصادي في التخطيط الإنمائي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاستراتيجية على المدى الطويل فمن خلال إجراء تحليل متعمق للمقومات الجغرافية والاقتصادية وتحديد القطاعات والصناعات ذات الإمكانات التنافسية العالية ستتمكن الدول من تركيز جهودها التنموية وتوجيه استثماراتها بشكل أكثر استهدافاً وكفاءة كما سيساعد ذلك في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد الناضبة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية ومن منظور سياسي فإن إدماج الاعتبارات الجيواقتصادية في التخطيط الإنمائي سيتطلب تنسيقاً وتكاملاً أوثق بين مختلف مستويات الحكم والقطاعات الاقتصادية ولابد من تبني نهج شامل ومتعدد الأبعاد يأخذ في الحسبان التفاعلات المعقدة بين السياسات القطاعية (كالصناعة والزراعة والطاقة والنقل) والسياسات المكانية (كالتنمية الحضرية والريفية والإقليمية) ويعمل على تحقيق التوافق والتناغم بينها كما سيستدعي ذلك تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار وعلى صعيد التوقعات المستقبلية فإن تبني التخطيط الجيواقتصادي سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً وعدالة يراعي الفوارق الإقليمية ويستثمر الإمكانات الكامنة في كل منطقة جغرافية كما سيدعم تكوين اقتصادات أكثر تخصصاً وترابطاً تستفيد من مزايا التكتل والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتنخرط بفعالية في سلاسل القيمة العالمية وفي نهاية المطاف سيكون لذلك انعكاسات إيجابية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال توفير فرص عمل أفضل وتحسين مستويات المعيشة وتقليص الفجوات التنموية بين المناطق وسيتطلب ذلك تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة وتعزيز قدرات التحليل والتخطيط الجيواقتصادي وتوطيد أواصر التعاون الإقليمي والدولي فبهذه الرؤية الاستشرافية وبالعزم على ترجمتها إلى سياسات وبرامج فعالة سنتمكن من الارتقاء بمسارات التنمية وبناء اقتصادات أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

3.3.3 تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الجيواقتصادي:

إن تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الجيواقتصادي سيكون محوراً أساسياً في مواجهة التحديات التنموية المشتركة وتحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل فالقضايا العابرة للحدود كالفقر والبطالة والتغير المناخي لا يمكن التصدي لها بشكل فعال إلا من خلال تضافر الجهود وتنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي والدولي و يمكن توقع أن يشهد المستقبل القريب تنامياً في الجهود الرامية لتفعيل أطر التعاون الإقليمي القائمة كالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات شبه الإقليمية وذلك بهدف تحقيق التكامل

الجيواقتصادي والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة كما ستبرز الحاجة لبناء شراكات جيواقتصادية جديدة تجمع بين الدول المتقاربة جغرافياً وذات المصالح المشتركة وتركز على المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية كالبنية التحتية والطاقة والتجارة والاستثمار وفي ظل هذه الشراكات الجيواقتصادية ستتوسع فرص التبادل التجاري والاستثمارات البينية وستزداد وتيرة تنفيذ المشاريع المشتركة في قطاعات حيوية كالنقل والطاقة والاتصالات كما ستتكثف الجهود لإقامة ممرات اقتصادية إقليمية تربط بين مراكز الإنتاج والأسواق الرئيسية وتيسر حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وستتيح هذه الترتيبات التكاملية فرصاً واعدة للدول الأعضاء لزيادة حجم صادراتها وتنويع اقتصاداتها والارتقاء في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وفي سياق متصل ستكون هناك أهمية خاصة لتوجيه التعاون الإقليمي نحو دعم الدول الأقل نمواً والأكثر هشاشة فهذه الدول غالباً ما تواجه تحديات تنموية مستعصية كضعف القدرات المؤسسية والافتقار للموارد والبنية التحتية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية ويحد من آفاق نموها الاقتصادي لذالك فإن تعزيز التعاون الإقليمي سيكون فرصة لتقديم الدعم الفني والمالي لهذه الدول ومساعدتها في بناء القدرات الإنتاجية وتحسين مناخ الاستثمار بما يسهم في تضييق الفجوات التنموية وتحقيق تقارب اقتصادي أكبر على مستوى المنطقة وفي المحصلة فإن تفعيل أطر التعاون الإقليمي وبناء شراكات جيواقتصادية جديدة سيكون ركيزة أساسية في تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة فبالاستفادة من المزايا التكاملية والعمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة ستتمكن الدول من تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحصين اقتصاداتها من الهزات الخارجية وستتضافر هذه الجهود التكاملية مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المكانية والقطاعية في دفع عجلة النمو الشامل والمستدام وإرساء أسس مستقبل أكثر إشراقاً لشعوب المنطقة.

3.3.4 الاستثمار في البنية التحتية والربط الجيواقتصادي:

إن الاستثمار في البنية التحتية والربط الجيواقتصادي سيكون أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي في المستقبل فالبنية التحتية المتطورة والمترابطة بما تشمله من شبكات النقل والاتصالات والطاقة تعد شرطاً أساسياً لتسهيل حركة التجارة والاستثمار وعوامل الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل و يمكن توقع أن تتصاعد الجهود في السنوات المقبلة لتطوير مشروعات البنية التحتية الإستراتيجية كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والاتصالات وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي وسيتطلب ذلك تعبئة استثمارات ضخمة وطويلة الأجل تتجاوز في كثير من الأحيان قدرات التمويل الحكومي التقليدي لذا فإن تأمين تمويل مستدام لمشروعات البنية التحتية سيكون تحدياً رئيسياً يستدعي تطوير أدوات تمويلية مبتكرة ومتنوعة وإلى جانب التمويل ستكون هناك ضرورة لتبني معايير عالية للحوكمة الرشيدة في تخطيط وتنفيذ مشروعات البنية التحتية فالشفافية والمساءلة وسيادة القانون ستكون عوامل حاسمة في ضمان الكفاءة والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الاستثمارات كما سيتعين تعزيز التنسيق والتكامل بين المشروعات الوطنية والإقليمية والتركيز على المشروعات ذات العوائد التنموية الأعلى بما يتماشى مع

الأهداف الإستراتيجية والأولويات القطاعية والمكانية لكل دولة ومن منظور جيواقتصادي فإن الاستثمار في البنية التحتية والربط الجيواقتصادي سيكون محركاً قوياً للتكامل الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي فتطوير شبكات النقل والاتصالات عبر الحدود وإقامة ممرات التجارة والاستثمار الإقليمية سيتيح فرصاً هائلة لزيادة التبادل التجاري وتدفقات الاستثمار والسياحة بين الدول كما سيساهم في خفض تكاليف النقل والمعاملات وتحسين تنافسية الاقتصادات المحلية وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وختاماً فإن الاستثمار في البنية التحتية والترابط الجيواقتصادي سيكون ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية في المستقبل فبتوفير بيئة اقتصادية تنافسية ومترابطة وتعزيز التكامل الإقليمي والاندماج العالمي ستتمكن الدول من تسريع وتيرة النمو الشامل والمستدام وتحقيق طموحات شعوبها في حياة أفضل وفرص أوسع. ولا شك أن هذه الرؤية الطموحة تتطلب التزاماً سياسياً قوياً وشراكة فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذلك دعماً دولياً مستمراً لاسيما للدول الأقل نمواً فبتضافر هذه الجهود سيكون بوسعنا تحقيق نقلة نوعية في البنية الجيواقتصادية وإرساء أسس مستقبل أكثر ازدهاراً وشمولاً لجميع شعوب المنطقة.

3.3.5 تمكين الفئات والمناطق المهمشة جيوإقتصاديا:

إن تمكين الفئات والمناطق المهمشة جيواقتصادياً سيكون أحد أهم أولويات أجندة التنمية المستقبلية في ظل التفاوتات المكانية والاجتماعية المتزايدة التي تشهدها كثير من الدول فعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مؤشرات التنمية الإجمالية إلا أن ثمار هذا التقدم غالباً ما تتركز في المناطق الحضرية والساحلية والفئات الاجتماعية الأكثر حظاً بينما تظل المناطق الريفية والحدودية والفئات الضعيفة كالنساء والشباب على هامش العملية التنموية ولمعالجة هذه الاختلالات سيكون من الضروري تبني سياسات تنموية أكثر إنصافاً وشمولاً تستهدف تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية وتقلل من الفجوات التنموية بين المناطق والفئات وسيتطلب ذلك في المقام الأول توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو المناطق الأقل حظاً لاسيما المناطق الريفية والحدودية التي تعاني من ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية كما سيستدعي تبني سياسات اقتصادية ملائمة كتشجيع الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين الاقتصاد الريفي والحضري ولا شك أن توفير خدمات أساسية جيدة كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية سيكون شرطاً أساسياً لتحقيق الإنصاف الجيواقتصادي والاجتماعي فهذه الخدمات لا تعد حقوقاً أساسية فحسب بل هي أيضاً استثمارات إستراتيجية في رأس المال البشري تعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات على المدى الطويل لذالك فإن ضمان الوصول العادل لهذه الخدمات وتحسين جودتها ومواءمتها مع احتياجات المناطق والفئات المختلفة سيكون محوراً رئيسياً في الاستراتيجيات التنموية المستقبلية وفي نهاية المطاف فإن تمكين الفئات والمناطق المهمشة جيواقتصادياً لن يكون مجرد ضرورة أخلاقية فحسب بل هو أيضاً خيار إستراتيجي لتحقيق تنمية أكثر توازناً واستدامة فمن خلال

الاستثمار في رأس المال البشري والطبيعي والمادي للمناطق والفئات الأقل حظاً وتعزيز قدراتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود سيتسنى للدول والمجتمعات تعظيم العوائد التنموية والحد من مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وفي ظل التحديات المتزايدة كالتغير المناخي والهجرة والتحول الرقمي فإن بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر شمولاً وعدالة سيكون شرطاً لا غنى عنه لتحقيق السلام والرخاء المستدامين للجميع.

الخاتمة:

شكلت هذه الدراسة محاولة لاستكشاف الأبعاد الجغرافية الاقتصادية للعلاقات الدولية المعاصرة وذلك من خلال تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين العوامل الجغرافية والتفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول وتحليل التحديات الناشئة عن هذه التفاعلات في سياق القضايا العالمية الملحة حيث تم التأصيل النظري لمفهوم الجغرافيا الاقتصادية وأهميتها في فهم ديناميكيات العلاقات الدولية كما تم التطرق إلى تطور حقل الجغرافيا الاقتصادية وتداخله مع العلوم السياسية والاقتصاد والعلاقات الدولية و تمت مناقشة النظريات الرئيسية المفسرة للعلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة مثل النظرية الواقعية والليبرالية وكيف يمكن الاستفادة منها في تحليل التفاعلات الدولية و تم التركيز أيضا علي تأثير العوامل الجغرافية على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية حيث تم تحليل كيف تؤثر الموقع والمسافة والحدود والموارد الطبيعية على أنماط التبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية بين الدول و على دور الجغرافيا الاقتصادية في تشكيل التحالفات والصراعات الإقليمية والدولية مثل التنافس على النفوذ في مناطق الثروات الطبيعية أو الممرات الاستراتيجية و تم إلقاء الضوء على أبرز التحديات الجغرافية الاقتصادية التي تواجه العلاقات الدولية في الوقت الراهن، وذلك من خلال التركيز على ثلاث قضايا محورية وفي المحور الأول تم تحليل التداعيات الجيواقتصادية للتغير المناخي من حيث تأثيره على توزيع الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والهجرة وديناميكيات الصراع و بالمحور الثاني تم دراسة التحديات الناشئة عن التطورات التكنولوجية وظهور اقتصاد المعرفة وكيف تؤثر على جغرافية الإنتاج والتجارة والقوة الاقتصادية للدول أما بالحمور الثالث فلقد تمت مناقشة تحدي الأوبئة العالمية والأمراض المعدية وتأثيراتها على حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود وعلى النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للدول وفي مجمل القول فقد أظهرت هذه الدراسة أهمية تبني مقاربة جغرافية اقتصادية شمولية لفهم التفاعلات الدولية في عالم يتزايد فيه التشابك والتعقيد فلم تعد الدول وحدها هي الفاعل الرئيسي في ظل بروز دور الشركات العابرة للحدود والقوى من غير الدول كما باتت المحددات الجغرافية والديموغرافية والبيئية تمارس تأثيرا متزايدا في رسم ملامح العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول وفي الختام يمكن القول إن الدراسات المستقبلية يجب أن تسعى إلى تطوير أدوات ومناهج بحثية جديدة تستوعب التشابك المتزايد بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية كما أن صنّاع القرار بحاجة إلى إدراك أهمية الأبعاد الجغرافية الاقتصادية عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات

الخارجية في مواجهة التحديات المعاصرة فليس بمقدور أي دولة بمفردها التصدي لقضايا عالمية مثل تغير المناخ والأوبئة والفقر واللامساواة دون تعاون وتنسيق دولي يراعي الاعتبارات الجغرافية الاقتصادية و العوامل المؤثرة الأخري في العلاقات الدولية وكلما تعمق فهمنا للتفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة، كلما أصبح بوسعنا بناء علاقات دولية أكثر توازنا واستدامة تحقق العدالة والازدهار للبشرية جمعاء.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من التنتائج أبرزها ما يلي:

1- تشكل الجغرافيا الاقتصادية ركيزة أساسية في فهم ديناميكيات العلاقات الدولية المعاصرة حيث تتشابك الأبعاد المكانية والديموغرافية والمادية مع السياسات والاستراتيجيات والتفاعلات بين الدول والفاعلين من غير الدول فالتحولات في الاقتصاد العالمي لا تعكس فقط تغيرات هيكلية بل أيضاً تتنافس مع الأيديولوجيا السائدة التي تؤمن بحرية السوق والحد الأدنى من تدخل الدولة وهذا يستدعي نظرة شمولية تتجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات الأكاديمية وتستوعب التعقيدات والتشابكات المتزايدة في عالم تتداخل فيه الحدود بين المحلي والإقليمي والعالمي فالتفاعل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة يتطلب مقاربات بحثية متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الجغرافية على السياسات الاقتصادية للدول، وانعكاسات ذلك على العلاقات والتحالفات والصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

2- تواجه العلاقات الدولية اليوم تحديات جسيمة ناشئة عن التداعيات الجغرافية الاقتصادية للتغير المناخي والأوبئة والصراعات الإقليمية حيث تتفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والأمن الغذائي والصحي وتتصاعد حدة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى ففي ظل هذه التحديات تزداد الحاجة إلى فهم أعمق لكيفية تفاعل المحددات الجغرافية الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والأمنية والثقافية وهو ما يسعى البحث لتسليط الضوء عليه من خلال تحليل التأثيرات المتبادلة بين العوامل الجغرافية والتفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول في سياق القضايا العالمية الملحة كالتغير المناخي والأوبئة والصراعات الإقليمية فالتحليل المتعمق لهذه التأثيرات المتبادلة يساعد على استشراف التحديات المستقبلية وتطوير استراتيجيات وسياسات أكثر فاعلية للتعامل معها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

3- يكشف استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية عن الاهتمام المتزايد بموضوع الجغرافيا الاقتصادية وتأثيراتها على العلاقات الدولية سواءً على مستوى الحالات الدراسية المحددة كالعلاقات الروسية الأوكرانية أو على المستوى الإقليمي كالتفاعل بين النظم الإقليمية والنظام العالمي أو على مستوى التنظير والمفاهيم كتطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية والجغرافيا الاقتصادية كنهج تحليلي في الدراسات الأمنية والاستراتيجية وتعكس هذه الدراسات السابقة الجهود البحثية المبذولة لرصد التحولات المعاصرة في العلاقات الدولية من زوايا متعددة، وفهم الأبعاد المختلفة المؤثرة على تلك التحولات كما تبرز أهمية الجمع بين الإطار

النظري والتطبيقي في دراسة العلاقات الدولية والجغرافيا الاقتصادية من خلال تطوير المفاهيم والنظريات بما يتناسب مع الواقع المعاصر ودراسة التجارب العملية للدول في تطبيق الاقتصاد الجغرافي وممارسة السياسة الخارجية.

التوصيات:

ومن خلال النتائج السابقة تم اقتراح مجموعة من التوصيات في مجملها ما يلي:

1- ضرورة تعميق البحث في التفاعل بين المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية في تشكيل ديناميكيات العلاقات الدولية المعاصرة حيث أظهرت الدراسة أهمية العوامل الجغرافية مثل الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية في التأثير على السياسات الخارجية للدول وتفاعلاتها الإقليمية والدولية كما أبرزت الدراسات السابقة صعود مفهوم "الاقتصاد الجغرافي" كأداة تحليلية لفهم توظيف الدول للأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية لذلك من المهم إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول كيفية تشابك الأبعاد الجغرافية الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية والأمنية في رسم معالم النظام الدولي خاصة في ظل التحولات الكبرى الجارية مثل صعود القوى الاقتصادية الناشئة وتفاقم التحديات العابرة للحدود ويمكن أن يشمل ذلك دراسات حالة مقارنة لاستراتيجيات الدول في مناطق جغرافية مختلفة وتحليلات نظرية حول تطور المفاهيم ذات الصلة في حقل العلاقات الدولية.

2- أهمية تطوير أطر مفاهيمية ومنهجية متكاملة لدراسة التفاعلات المعقدة بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية فكما أشارت الدراسة في مقدمتها، فإن فهم هذه التفاعلات يتطلب تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات الأكاديمية والجمع بين أدوات التحليل من علم الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وقد أظهر استعراض الدراسات السابقة بعض المحاولات المبتكرة في هذا الصدد مثل الدراسة التي جمعت بين الواقعية في العلاقات الدولية والتحليل الجغرافي الاقتصادي و لكن لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لبناء نماذج نظرية شاملة ومتماسكة وتطوير مناهج بحثية ملائمة تستطيع استيعاب التعقيدات المتزايدة للظواهر محل الدراسة وهذا يتطلب تعاونا بين الباحثين من تخصصات مختلفة وحوارا مستمرا بين النظرية والتطبيق.

3- ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام البحثي والأكاديمي نحو دراسة التداعيات الجغرافية الاقتصادية للقضايا والتحديات العالمية الملحة وكما أبرزت الدراسة فإن قضايا مثل التغير المناخي والأوبئة والصراعات الإقليمية، لها آثار متعددة الأبعاد على الجغرافيا البشرية والاقتصادية والسياسية على نطاق واسع وتفرض تحديات غير مسبوقة على صناع القرار والمؤسسات الدولية كما تتطلب هذه التحديات استجابات متكاملة ومبتكرة على مستوى السياسات والاستراتيجيات الإنمائية ولذلك فإن البحث العلمي الرصين والمتعدد التخصصات يمكن أن يلعب دورا محوريا في تعميق فهمنا لهذه الظواهر المعقدة واستشراف مساراتها المستقبلية واقتراح

الحلول العملية للتعامل مع تداعياتها ويمكن أن يشمل ذلك بحوثا تطبيقية حول إدارة الموارد الطبيعية عبر الحدود، أو دراسات استشرافية حول التغيرات المحتملة في أنماط التجارة والاستثمار الدوليين نتيجة التحولات المناخية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

1. ابن خلدون، ع. (2004). مقدمة ابن خلدون. دار يعرب.

المجلات العلمية:

2. احمد، م.، و طه، ا. ا. ب. (2020). النظم الاقليمية والإقليمية الجديدة – إطار مفاهيمي. مجلة كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين.

3. الشبلي، ع. أ. ع. (2018). العلاقة بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية. المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

4. القرني، أ. ض. (2022). الأبعاد الإقتصادية والديمغرافية لأوكرانيا في المنظور الإستراتيجي الروسي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

ثانيا:المراجع الأجنبية:

الكتب:

1. Baldwin, R. (2016). The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization. Cambridge, MA: Harvard University Press.

2. Butlin, R. A. (1993). Historical Geography: Through the Gates of Space and Time. Edward Arnold.

3. Christaller, W. (1966). Central Places in Southern Germany (C. W. Baskin, Trans.). Prentice-Hall.

4. Coe, N. M., Kelly, P. F., & Yeung, H. W. C. (2019). Economic Geography: A Contemporary Introduction (3rd ed.). Wiley-Blackwell.

5. Dicken, P. (2015). Global Shift: Mapping the Changing Contours of the World Economy (7th ed.). Guilford Press.

6. Eckersley, R. (2004). The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty. Cambridge, MA: MIT Press.

7. Findlay, R., & O'Rourke, K. H. (2007). Power and Plenty: Trade, War, and the World Economy in the Second Millennium. Princeton University Press.

8. Fisk, R. (2002). Pity the Nation: The Abduction of Lebanon. Nation Books.

9. Isard, W. (1960). Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science. Cambridge, MA: MIT Press.

10. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.

11. Moisio, S. (2018). Geopolitics of the knowledge-based economy. Routledge.

12. Morgenthau, H. J. (1948). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf.

13. Ricardo, D. (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation. London: John Murray.

14. Rolland, N. (2017). China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative. National Bureau of Asian Research.

15. Soilen, K. S. (2012). Geoeconomics. Bookboon.com.

16. Stern, N. (2006). The Economics of Climate Change: The Stern Review. Cambridge University Press.

17. Wallerstein, I. (1974). The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press.

18. Weber, A. (1929). Theory of the Location of Industries (C. J. Friedrich, Trans.). University of Chicago Press.

19. Wehrey, F. (2018). The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya. Farrar, Straus and Giroux.

20. Wendt, A. (1999). Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

21. Wilhelm, R. (n.d.). System der Volkswirtschaft.

المقالات والأبحاث العلمية:

22. Allison, G. (2020). The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers. Foreign Affairs.

23. Cowen, D., & Smith, N. (2009). After geopolitics? From the geopolitical social to geoeconomics. Environment and Planning A: Economy and Space.

24. Dlugolecki, A. (2008). Climate change and the insurance sector. Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice, 33(1), 71-90.

25. Erickson, A. S., & Strange, A. M. (2013). No Substitute for Experience: Chinese Antipiracy Operations in the Gulf of Aden. U.S. Naval War College.

26. Hauer, M., et al. (2020). Sea-level rise and human migration. Nature Reviews Earth & Environment.

27. Laksmana, E. A. (2011). Variations on a Theme: Dimensions of Ambivalence in Indonesia-China Relations. Harvard Asia Quarterly, 13(1), 24-31.

28. Mattlin , M & Wigell , M (2016). Geoeconomics in the context of restive regional powers. Asia Europe Journal.

29. Niang, I., et al. (2014). Africa. In: Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Part B: Regional Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.

30. Nye Jr, J. S. (2020). Power and interdependence with China. The Washington Quarterly, 43(1), 7-21.

31. Scholvin, S., & Wigell, M. (2018). Power politics by economic means: Geoeconomics as an analytical approach and foreign policy practice. Comparative Strategy.

32. Sparke, M. (2017). Globalizing capitalism and the dialectics of geopolitics and geoeconomics. Environment and Planning A: Economy and Space.

33. Tuathail, G. Ó. (1998). Thinking Critically about Geopolitics. In G. Ó. Tuathail, S. Dalby & P. Routledge (Eds.), The Geopolitics Reader (pp. 1-12). London: Routledge.

34. Wigell, M., & Vihma, A. (2016). Geopolitics versus geoeconomics: The case of Russia's geostrategy and its effects on the EU. International Affairs.

التقارير:

35. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2017). The future of food and agriculture: Trends and challenges. FAO.

36. Gleick, P. H., & Iceland, C. (2018). Water, security, and conflict. World Resources Institute.

37. Igarapé Institute. (2021). The Costs of Conflict in the Sahel.

38. International Energy Agency. (n.d.). Iraq's Energy Sector: Roadmap to a Brighter Future.

39. International Monetary Fund. (2021). World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries. Washington, DC, April.

40. klöw, K., & Krampe, F. (2019). Climate-related security risks and peacebuilding in Somalia. SIPRI Policy Paper, 53.

41. Schneider-Petsinger, M. (2019). US-China Strategic Competition: The Quest for Global Technological Leadership. Chatham House.

42. The Southern Hub. (2019). Geopolitical Dynamics in the Horn of Africa and Mechanisms for Collaboration between NATO and IGAD Countries.

43. The World Bank. (2018). Iraq Reconstruction and Investment: Damage and Needs Assessment of Affected Governorates.

44. The World Bank. (2018). Iraq Reconstruction and Investment: Part 2 – Damage and Needs Assessment of Affected Governorates.

45. UN OCHA. (2021). Yemen Humanitarian Needs Overview 2021. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

46. United Nations. (2015). Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.

47. United Nations. (2021). Sustainable Development Goals Report 2021. New York.

48. World Bank. (2017). The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria. World Bank.

49. World Bank. (2019). Quality unknown: The invisible water crisis. World Bank.

50. World Bank. (2021). Libya Economic Monitor, Spring 2021: Building Back Better. World Bank.

51. World Bank. (2021). World Development Indicators Database.

قواعد البيانات:

52. China Customs Statistics.

53. Foreign Trade: Data, U.S. Census Bureau.

54. International trade in goods – Statistics Explained.

55. Nigeria (NGA) Exports, Imports, and Trade Partners, OEC.

56. Saudi Arabia (SAU) Exports, Imports, and Trade Partners, OEC.

57. United Arab Emirates (ARE) Exports, Imports, and Trade Partners, OEC.

المواقع الإلكترونية:

58. Chaziza, M. (n.d.). China's Military Base in Djibouti. THE BEGIN-SADAT CENTER FOR STRATEGIC STUDIES, BAR-ILAN UNIVERSITY, Mideast Security and Policy Studies No. 153.

59. David Harvey website: https://davidharvey.org/